

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

القوائم المالية المجمعة
عن فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦
وتقرير الفحص المحدود عليها

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون: ٠٠ ٢٢ ٣٦ ٣٥ - ١١ ٢٢ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)
تليفاكس: ٠١ ٢٣ ٣٦ ٣٥ - ٠٥ ٢٣ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الاهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الاسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدى: ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات السياحية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المرفقة للشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية) فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتتنحصر مسئوليتنا فى التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنتشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التى قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

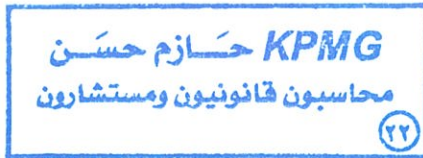
وفى ضوء فحصنا المحدود ، لم يبنم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - فى جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المجمع للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وعن أداؤها المالى وتدفقاتها النقدية المجمعة عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة لفت انتباه

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً ، فكما هو مبين تفصيلاً فى الإيضاح رقم (٣١-٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة المصرية للمنتجات السياحية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ حوالى ٧٤,٧ مليون جنيه مصرى ، هذا وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى وقد ورد بشهادة المستشار القانونى للشركة القابضة أنه لم تتحدد أى جلسة أمام المحكمة حتى تاريخ إصدار شهادته ، وأنه لم يرد إلى الشركة القابضة أى إخطار من المحكمة بإيداع التقرير ، وترى إدارة الشركة القابضة فى ضوء تقرير مستشارها القانونى أن الدفع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القابضة القانونى فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة القابضة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وأنه من غير الممكن التوقع حالياً بما سينتهى إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة فى هذا النزاع وكذلك الحكم الذى ستحكم به المحكمة ، ومن ثم لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من أثار سلبية على إقتصاديات الشركة القابضة ومركزها المالى.



حاتم عبد المنعم منتصر
سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٢٢٥)
KPMG حازم حسن



القاهرة فى ١٥ نوفمبر ٢٠١٦

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المجمعة للشركة وشركتها التابعة
في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٠٩/٣٠	إيضاح رقم	الأصول
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>		<u>الأصول غير المتداولة</u>
١٣٨ ٩٢٩ ٢٥٧	١٢٦ ٨٧٦ ٤٤٧	(٤، ٣ - ٣)	أصول ثابتة (بالصافى)
١٥٤ ٣٤٤ ٤٩٧	١٤٧ ٨٤٣ ٤٦٨	(٥، ٤ - ٣)	إستثمارات عقارية
١ ١٥٤ ٦٨٣	١ ٤٧٩ ٨٩٠	(٦، ٥ - ٣)	مشروعات تحت التنفيذ
٣٩ ١٥٠ ٥٠٠	٣٠ ٦٣٦ ٠٠٠	(١٢)	ودائع طويلة الأجل
٢٨٣ ٣٥٩ ١٨٩	٣١٥ ١١٩ ٠٧٢	(٩، ١٠ - ٣)	عملاء وأوراق القبض (بالصافى)
٣٥٥ ٦٩١	٨١٤ ٧٤١	(٢ - ٢٦)	أصول ضريبية مؤجلة (بالصافى)
<u>٦١٧ ٢٩٣ ٨١٧</u>	<u>٦٢٢ ٧٦٩ ٦١٨</u>		مجموع الأصول غير المتداولة
			<u>الأصول المتداولة</u>
٥٢٤ ٨٣٢ ٤١٣	٥٦٦ ٤٨٣ ٩٦٥	(٧، ٨ - ٣)	أعمال تحت التنفيذ
٢ ٣٧١ ٤٦٠	٢ ٨٨٥ ٧٠٥	(٨، ٧ - ٣)	مخزون
٣٣٦ ١١٢ ٨٣٦	٣٨٤ ٨٨٠ ٨٨٣	(٩، ١٠ - ٣)	عملاء وأوراق القبض (بالصافى)
٧ ٨٦٨ ٣٤٠	١٤ ١٥٧ ١٥٥	(١٠، ١٠ - ٣)	مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافى)
١٣٥ ٦٠٣ ١٣٦	٩٨ ٣٥٠ ٤٩٩	(١١، ١٢ - ٣)	التقديرات بالبنوك والبنوك
<u>١ ٠٠٦ ٧٨٨ ١٨٥</u>	<u>١ ٠٦٦ ٧٥٨ ٢٠٧</u>		مجموع الأصول المتداولة
<u>١ ٦٢٤ ٠٨٢ ٠٠٢</u>	<u>١ ٦٨٩ ٥٢٧ ٨٢٥</u>		مجموع الأصول
			<u>حقوق الملكية</u>
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٧)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	(٣٠)	إحتياطي قانونى
(٣٣٩ ٠٦٤ ٤٥٧)	(٣٦٠ ٩٦١ ٨٠٤)		خسائر مرحلة
<u>٨٤٢ ٥٩٩ ٩٢٢</u>	<u>٨٢٠ ٧٠٢ ٥٧٥</u>		حقوق مساهمى الشركة القابضة
٤٤ ٧٦٢ ٣٤٥	٣٧ ٠٦٠ ٧٠٣	(٢٧)	الحقوق غير المسيطرة / الأقلية
<u>٨٨٧ ٣٦٢ ٢٦٧</u>	<u>٨٥٧ ٧٦٣ ٢٧٨</u>		إجمالى حقوق الملكية
			<u>الإلتزامات غير المتداولة</u>
٢٧٣ ٤٦٥ ٥٣٧	٣١٠ ١٣٣ ١٩٦	(٣ - ٧)	دائنو شراء أراضى
<u>٢٧٣ ٤٦٥ ٥٣٧</u>	<u>٣١٠ ١٣٣ ١٩٦</u>		إجمالى الإلتزامات غير المتداولة
			<u>الإلتزامات المتداولة</u>
١٢ ١٣٦ ٧٦٢	١٤ ٣١٣ ٣٤٦	(١٣، ١٥ - ٣)	مخصص المطالبات
٧٠ ٢٨٧ ٦٩٦	٨٦ ٠١٥ ٨٨٠	(١٤)	دفعات مقدمة من عملاء
١٤٧ ٧٠٩ ١٨٣	١٨٣ ٩٣٦ ٠٥١	(١٥، ١٦ - ٣)	دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى
٧٣ ٠٦٦ ٧٦٠	٧٧ ٤٧٠ ٢٣٥	(١٦)	مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية
١٥٦ ٠٠٨ ٩٨٩	١٤٨ ٩٣٨ ٧٥٠	(٩ - ٣)	التكاليف التقديرية لتنمية الأراضى المباعة
١٢ ٦٤٨	٨ ٥٠٢ ١٣٩		بنوك - تسهيلات أئتمانية
٤ ٠٣٢ ١٦٠	٢ ٤٥٤ ٩٥٠	(١ - ٢٦، ٢١ - ٣)	الضريبة على الدخل
<u>٤٦٣ ٢٥٤ ١٩٨</u>	<u>٥٢١ ٦٣١ ٣٥١</u>		مجموع الإلتزامات المتداولة
<u>١ ٦٢٤ ٠٨٢ ٠٠٢</u>	<u>١ ٦٨٩ ٥٢٧ ٨٢٥</u>		إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات

(*) تعتبر الايضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٤) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ. عادل حماد

العضو المنتدب
أ. وائل الحنو

رئيس القطاع المالي والإداري
أ. وائل ابو علم
١٧٨٤٤١

رئيس إدارة الحسابات
أ. سيد عامر

صدرت بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٦

تقرير الفحص المحدود "مرفق"،،،

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

معدل	معدل	من ٢٠١٦/٧/١	من ٢٠١٦/١/١	إيضاح
من ٢٠١٥/٧/١	من ٢٠١٥/١/١	من ٢٠١٦/٧/١	من ٢٠١٦/١/١	رقم
حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
١ ٦٥٤ ١١٠	٢٩٧ ٣٧٦ ٢٠١	٣٢ ٨٢٣ ٧٥٨	٣٨ ٧٠٣ ٧٦٩	(١-١٨، ١٨-٣)
-	(١٧ ٣٤٥ ٨٣٩)	-	(٩ ٧٦٨ ١٣٩)	(٢-١٨، ١٨-٣)
١٥٠ ٧٩ ٩٢٨	٣٦ ١٧٦ ٦٠٥	١٦ ٧١٥ ٩٣٠	٣٦ ٨٥٦ ٦٢٣	(٣-١٨، ١٨-٣)
١٦ ٧٣٤ ٠٣٨	٣١٦ ٢٠٦ ٩٦٧	٤٩ ٥٣٩ ٦٨٨	٦٥ ٧٩٢ ٢٥٣	
(٢ ٨٢٣ ٤٢٩)	(٥٩ ٤٨٩ ٢٢٥)	(٦ ٩٣٣ ٦١٠)	(١٢ ٧٩٢ ٤٧١)	(١-١٩، ١٩-٣)
-	٤ ٨٧٥ ١٣٠	-	١ ٨٠٠ ٢٩٤	(٢-١٩، ١٩-٣)
(٢٥ ٦٠١ ٢٥٩)	(٦٤ ٢٨٢ ٥٨٩)	(٢٩ ٦٣٢ ٠٥٨)	(٦٩ ٩١٢ ٩٥٥)	(٢٠، ١٩-٣)
(١١ ٦٩٠ ٦٥٠)	١٩٧ ٣١٠ ٢٨٣	١٢ ٩٧٤ ٠٢٠	(١٥ ١١٢ ٨٧٩)	
١ ٩٣٩ ٠٣٢	٤ ٨٥٧ ٧٤٠	٤٩٦ ٥٠١	٧ ٨٨٢ ٤٢٨	(٢١)
(٩ ٧٥١ ٦١٨)	٢٠٢ ١٦٨ ٠٢٣	١٣ ٤٧٠ ٥٢١	(٧ ٢٣٠ ٤٥١)	
٤ ٨٦٣ ١٣٨	٦ ٠٨٩ ٠٤٣	٤ ٢٠١ ٨٤٠	١٠ ٥٦٥ ٠٨٢	
(٣ ٣٠١ ٧٩١)	(١٥ ٢٢٢ ٩٣٥)	(١ ٥٥٧ ٨٠٠)	(٢٢ ٤٦٠ ٩٣٩)	(٢٢، ١٩-٣)
(٨ ٦٠٦ ٥٢٢)	(٢١ ٧٨٩ ٠٥٢)	(٧ ٤٧٤ ٨٥٨)	(٣٥ ١٢٩ ٦٥٧)	(٢٣، ١٩-٣)
-	-	(١ ١٣٩ ٣٣٠)	(٢ ٩٥١ ٢٠٦)	(٩)
-	٢ ٦٦٦ ١٦١	-	٦ ١٤١ ٤١٦	(٩)
-	(٣ ٨٣٨ ٢٣٧)	-	-	
-	-	-	(٤ ٦٤٠ ٧٩٤)	(٢٤)
(٥١٧ ٣٢٩)	(١ ٧٦٣ ٧٨٠)	(٣٣٢ ١٧٢)	(٢ ٢٥٣ ٣٥٧)	(١٣، ١٥-٣)
(١٧ ٣١٤ ١٢٢)	١٦٨ ٣٠٩ ٢٢٣	٧ ١٦٨ ٢٠١	(٥٧ ٩٥٩ ٩٠٦)	
٤٠٣ ٢٥٠	١ ٣٣٨ ١٠١	-	٤٧٧ ٦١٢	(١١)
٧٣٠ ٦٠١٩	٧ ٧٨١ ١١٤	٢ ١١٦ ٢٩٠	٢٩ ٨٧٩ ٢٠٥	(٢٥، ٢٠-٣)
(٩ ٦٠٤ ٨٥٣)	١٧٧ ٤٢٨ ٤٣٨	٩ ٢٨٤ ٤٩١	(٢٧ ٦٠٣ ٠٨٩)	
(٤٠٤٠ ٦٧٠)	(١١ ٩١٥ ٨٤٥)	(٢ ٠١٢ ٦٨٩)	(١ ٩٩٥ ٩٠٠)	(٢٦، ٢١-٣)
(١٣ ٦٤٥ ٥٢٣)	١٦٥ ٥١٢ ٥٩٣	٧ ٢٧١ ٨٠٢	(٢٩ ٥٩٨ ٩٨٩)	
(١٢ ٠١١ ٥٩٣)	١٦٥ ٠٣٤ ٢٠٢	٧ ٩٤٨ ٦٧٣	(٢١ ٨٩٧ ٣٤٧)	
(١ ٦٣٣ ٩٣٠)	٤٧٨ ٣٩١	(٦٧٦ ٨٧١)	(٧ ٧٠١ ٦٤٢)	(٢٧)
(١٣ ٦٤٥ ٥٢٣)	١٦٥ ٥١٢ ٥٩٣	٧ ٢٧١ ٨٠٢	(٢٩ ٥٩٨ ٩٨٩)	

العمليات المستمرة

إيرادات النشاط
مردودات مبيعات أراضي
إيرادات خدمات مؤداة
إجمالي الإيرادات

يخصم:

تكاليف المبيعات
تكلفة مردودات مبيعات أراضي
تكاليف تشغيل الخدمات المؤداة
مجمّل (خسارة) ارباح النشاط
إيرادات تشغيل أخرى

(يخصم) يضاف:

صافي الفوائد المؤجلة المستدعاة
مصروفات بيعية وتسويقية
مصروفات إدارية وعمومية
الانخفاض في أرصدة العملاء
رد إنخفاض في أرصدة العملاء
خسارة رد اراضي سبق بيعها- بالصفى
ديون معدومة
مخصص مطالبات مكونة
(الخسائر) الأرباح الناتجة من التشغيل

أرباح بيع وثائق صناديق استثمار
الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصفى)
صافي (خسارة) ربح الفترة من العمليات المستمرة
قبل ضريبة الدخل

ضريبة الدخل
صافي (خسارة) ربح الفترة من العمليات المستمرة
بعد ضريبة الدخل

يوزع كما يلي:-

مالكي الشركة الأم
الحقوق غير المسيطرة / الأقلية في الشركة التابعة

(* تعتبر الايضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٤) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

معدلة	معدلة	معدلة	معدلة	
من ٢٠١٥/٧/١	من ٢٠١٥/١/١	من ٢٠١٦/٧/١	من ٢٠١٦/١/١	
حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
(١٣ ٦٤٥ ٥٢٣)	١٦٥ ٥١٢ ٥٩٣	٧ ٢٧١ ٨٠٢	(٢٩ ٥٩٨ ٩٨٩)	إخسائر) أرباح الفترة
-	-	-	-	
<u>(١٣ ٦٤٥ ٥٢٣)</u>	<u>١٦٥ ٥١٢ ٥٩٣</u>	<u>٧ ٢٧١ ٨٠٢</u>	<u>(٢٩ ٥٩٨ ٩٨٩)</u>	بنود الدخل الشامل الأخر
				إجمالي الدخل الشامل عن الفترة
				يوزع كما يلي:-
(١٢ ٠١١ ٥٩٣)	١٦٥ ٠٣٤ ٢٠٢	٧ ٩٤٨ ٦٧٣	(٢١ ٨٩٧ ٣٤٧)	مالكي الشركة الأم
(١ ٦٣٣ ٩٣٠)	٤٧٨ ٣٩١	(٦٧٦ ٨٧١)	(٧ ٧٠١ ٦٤٢)	الحقوق غير المسيطرة / الأقلية في الشركة التابعة
<u>(١٣ ٦٤٥ ٥٢٣)</u>	<u>١٦٥ ٥١٢ ٥٩٣</u>	<u>٧ ٢٧١ ٨٠٢</u>	<u>(٢٩ ٥٩٨ ٩٨٩)</u>	

(*) تعتبر الايضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٤) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة للشركة وشركائها التابعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

إجمالي حقوق الملكية حقوق المساهمين حقوق مساهمي الشركة القابضة	الحقوق غير المسيطر / الأقلية حقوق مساهمي غير	حقوق مساهمي الشركة القابضة	الخسائر المرحلة الرحلة	الإحتياطي القانوني	رأس المال المذخور	إيضاح رقم
٧٧٨ ٥٧٩ ٧٣٥	٤٥ ١٥٦ ٥٤٧	٧٣٣ ٤٢٣ ١٨٨	(٤٤٨ ٢٤١ ١٩١)	١٣١ ٢٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠١٥ الرصيد في اول يناير إجمالي الدخل الشامل
١٧٢ ٢٧٠ ٥١٣	٧٨٨ ٤١٨	١٧١ ٩٨٢ ٠٩٥	١٧١ ٩٨٢ ٠٩٥	-	-	صافي ارباح الفترة تمويات علي ارباح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥
(٦ ٧٥٧ ٩٢٠)	١٨٩ ٩٧٢	(٦ ٩٤٧ ٨٩٣)	(٦ ٩٤٧ ٨٩٣)	-	-	(٣٢)
-	-	-	-	-	-	بيود الدخل الشامل الأخر
١٦٥ ٥١٢ ٥٩٣	٤٧٨ ٣٩١	١٦٥ ٠٣٤ ٢٠٢	١٦٥ ٠٣٤ ٢٠٢	-	-	بيود الدخل الشامل
٩٤٤ ٠٩٢ ٣٧٨	٤٥ ٦٣٤ ٩٣٨	٨٩٨ ٤٥٧ ٣٩٠	(٧٨٣ ٢٠٦ ٩٨٩)	١٣١ ٢٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠١٥ الرصيد في ٣٠ سبتمبر
٨٨٧ ٣٦٢ ٢٦٧	٤٤ ٧٦٢ ٣٤٥	٨٤٢ ٥٩٩ ٩٢٢	(٣٣٩ ٠٦٤ ٤٥٧)	١٣١ ٢٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠١٦ الرصيد في اول يناير إجمالي الدخل الشامل
(٢٩ ٥٩٨ ٩٨٩)	(٧ ٧٠١ ٦٤٢)	(٢١ ٨٩٧ ٣٤٧)	(٢١ ٨٩٧ ٣٤٧)	-	-	صافي خسارة الفترة بيود الدخل الشامل الأخر
(٢٩ ٥٩٨ ٩٨٩)	(٧ ٧٠١ ٦٤٢)	(٢١ ٨٩٧ ٣٤٧)	(٢١ ٨٩٧ ٣٤٧)	-	-	إجمالي الدخل الشامل
٨٥٧ ٧٦٣ ٢٧٨	٣٧ ٠٦٠ ٧٠٣	٨٢٠ ٧٠٢ ٥٧٥	(٣٦٠ ٩١١ ٨٠٤)	١٣١ ٢٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠١٦ الرصيد في ٣٠ سبتمبر

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٤) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

معدلة	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنية مصري	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنية مصري	إيضاح رقم	
	١٧٧ ٤٢٨ ٤٣٨	(٢٧ ٦٠٣ ٠٨٩)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل صافي (خسارة) ربح الفترة قبل ضريبة الدخل يتم تسويته بما يلي:
	١٨ ٢٧٦ ٢١٨	١٨ ٢٣٥ ٥٠٠	(٥،٤)	إهلاك الأصول الثابتة والاستثمارات العقارية
	-	٢ ٩٥١ ٢٠٦	(٩)	الانخفاض في رصيد العملاء
	-	(٤٣٨ ٥٤٣)	(٩)	المستخدم من مخصص العملاء
	(٢ ٦٦٦ ١٦١)	(٦ ١٤١ ٤١٦)	(٩)	رد الانخفاض في أرصدة العملاء
	-	٤ ٦٤٠ ٧٩٤	(٢٤)	ديون معدومة
	٣ ٨٢٨ ٢٢٧	-		خسارة رد اراضى سبق بيعها
	١ ٧٦٣ ٧٨٠	٢ ٢٥٣ ٣٥٧	(١٣)	مخصص مطالبات - مكون
	(٣ ٤٠٧ ٠١٧)	(٧ ٢٧٥ ٢٢٣)	(٢٥)	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
	(٦ ٠٨٩ ٠٤٢)	(١٠ ٥٦٥ ٠٨٢)		صافي فوائد مؤجلة مستدعاة
	(١ ٣٢٣ ٨٨٨)	-		الإيرادات الأخرى - الأرباح الرأسمالية
	١ ٣٠١ ١٩١	(١٧ ٢٠٠ ٢٦٠)		فروق تقييم الأرصدة بعملات أجنبية ذات الطبيعة النقدية
	١٨٩ ١١١ ٧٥٦	(٤١ ٠٤٢ ٧٥٦)		
	(١٤٧ ٧٣٩ ٨٧٥)	(٢ ٦٤٤ ١٢٨)		التغير في
	١٠١ ٥٥٤	(٥١٤ ٢٤٥)		العملاء وأوراق القبض
	(٧٧٦ ١٧١)	(٥ ٦٣٤ ٢٠٥)		المخزون
	(٨ ١٨٤ ١٧٣)	(٣٦ ٩٧٢ ١١١)		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
	٢٩ ٠٦٨ ٩٣٢	١٢ ٢٠٠ ٦٦٧		أعمال تحت التنفيذ
	٨ ٠٠١ ٤٩٠	٣٠ ٦٧٠ ٢٨٤		الدفقات المقدمة من العملاء
	٧ ٩٢٥ ٢٤٤	(٧ ١٠٣ ٨٤١)		الدائنون وأرصدة دائنة أخرى
	٨ ٣٢٨ ٨٨٣	(٤٣٦ ٢٠٢)		التكاليف التقديرية لتنمية اراضى مباحة
	(١٧٥ ٠٠٠)	(٧٦ ٧٧٣)	(١٣)	مستحقات هيئة التنمية السياحية
	-	(٤ ٠٣٢ ١٦٠)		المستخدم من مخصص المطالبات
	٨٥ ٦٦٢ ٦٤٠	(٥٥ ٥٨٥ ٤٧٠)		ضرائب دخل مسددة
				صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة التشغيل
	(٣ ٧٧٣ ٧١٩)	(٤ ٧٨٦ ٣٠٩)	(٥،٤)	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
	٧ ٩٢٥ ٤٢٩	-		مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ واستثمارات عقارية
	١٢ ٨٤٥ ٤١٢	(٢١ ١٨٣ ٩٢٩)	(١١)	مقبوضات من بيع أصول ثابتة واستثمارات عقارية
	٣ ٢١٦ ٩٤٢	٦ ١١٥ ١٥١		التغير في قيمة الودائع لاجل (أكثر من ثلاثة أشهر)
	(٤٣ ٠٦٥ ٥٥٠)	٨ ٥١٤ ٥٠٠		مقبوضات فوائد ودائع بالبنوك
	(٢٢ ٨٥١ ٤٨٦)	(١١ ٣٤٠ ٥٨٧)		ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام
				صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
	(٥ ٤٣٠)	٨ ٤٨٩ ٤٩١		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
	(٥ ٤٣٠)	٨ ٤٨٩ ٤٩١		التسهيلات البنكية
				التدفقات النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
	٦٢ ٨٠٥ ٧٢٤	(٥٨ ٤٣٦ ٥٦٦)		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
	٨٣ ٨٤٣ ٢٣٥	١٣٤ ١٢٨ ٢٠٦		رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
	١٤٦ ٦٤٨ ٩٥٩	٧٥ ٦٩١ ٦٤٠	(١١، ١١-٣)	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

(*) تعتبر الايضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٤) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

١- نبذة عن الشركة

(أ) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦ .
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسى للشركة فى سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة فى (١/٤) شارع عزيز أباظة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ / عادل حماد وعضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ / وائل الحتو (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية المجمعة بتاريخ ١٤/١/٢٠١٦).

(ب) غرض الشركة

ب-١ الشركة المصرية للمنتجات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحى بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى سكنى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدّها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحليه المياه والصرف الصحى والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو الخارج.

ب-٢ شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكامل مرافقها والخدمات الترفيهية المكملة لها متمثلة فى مطاعم وكافيتريات ونادى صحى ، حمامات للسباحة ، ملاعب تنس وجولف وإسكواش ، صالة ترفيهية وديسكو وصالة اجتماعات وأفراح وملاعب وحدائق للأطفال ، مركز ترفيهى ، وحدة طبية ، مارينا ورياضات بحرية بجميع أنواعها.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة الغير عاديه التى انعقدت بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٥ تم الموافقة على تعديل غرض الشركة وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى خلال عام ٢٠١٥ بالنص التالى:-

إنشاء وإقامة وتشغيل وإداره وبيع وإيجار الشقق الفندقية والمحلات التجارية بمستوى لا يقل عن ثلاث نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مرافقها وكذلك إنشاء وإقامه كافه المشروعات الفندقية والسياحية بمستوى لا يقل عن ثلاث نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مرافقها والخدمات الترفيهية والأنشطة المكملة لها وإنشاء وتملك وإداره مارينا بحرية ومحطات تموين الوقود للسيارات والوحدات البحرية وإدارتها وتملك وتشغيل وحدات بحرية ويخوت السفارى ومراكز للألعاب والأنشطة المائية والبحرية بجميع أنواعها كذلك أقامه وإداره المنشآت الفندقية والقرى السياحية لحساب الشركة أو للغير وإقامه وتملك القرى والفنادق والمنتجعات والمركز التجارية المحلية والعالمية ذات المستوى السياحى وأعمال الترويج والتشيط السياحى بما فى ذلك سياحه المؤتمرات وإقامه وبيع المشروعات العقارية لحسابها ولحساب الغير وشراء واستئجار وتعمير الأراضى سواء بالبناء أو بأى طريقة أخرى - ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج كما يجوز لها ان تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية. وتمتلك الشركة المصرية للمنتجات السياحية نسبة ٧٨,٤٣٪ من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمى ببورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٢ أسس الإعداد

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصرى والذي يمثل عملة التعامل للشركة وشركاتها التابعة.

د- استخدام التقديرات والافتراضات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

قياس القيم العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو الأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أى تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

تم اتباع نفس السياسات والاسس المحاسبية الموضحة أدناه مقارنة بأحدث قوائم مالية سنوية.

١-٣ أسس تجميع القوائم المالية للمجموعة

تتضمن القوائم المالية المجمعة للمجموعة (المرفقة) كافة ارصدة الأصول والالتزامات وكذا نتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجات السياحية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة لها.

وفيما يلي الأسس التي تم اتباعها لأغراض التجميع

- تتم المحاسبة عن تجميع الأعمال داخل المجموعة باستخدام طريقة الاقتناء وذلك عند انتقال السيطرة للمجموعة.

- كما يتم قياس كلا من المقابل المادى المحول وكذا صافى قيم الأصول المقتناة القابلة للتحديد عند عملية الاقتناء بالقيمة العادلة.

- ويتم إجراء اختبار الاضمحلال سنويًا للشهرة الناتجة من عملية. وأية أرباح ناتجة من عملية شراء تفاوضية يتم الاعتراف بها فورًا في الأرباح أو الخسائر.
- ويتم معالجة التكاليف المتعلقة بالاقتناء كمصروف في الفترات التي يتم فيها تحمل التكاليف واستلام الخدمات باستثناء واحد وهو إصدار الأوراق المالية مقابل المديونية أو حقوق الملكية.
- لا يتضمن المقابل المادى المحول المبالغ المدفوعة لتسوية علاقات قائمة سابقًا بين المنشأة المقتنية والمقتناة وعادة ما يتم الاعتراف بهذه المبالغ في الأرباح أو الخسائر.
- يتم قياس المقابل المادى المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وفي حالة ان الالتزام بدفع المقابل المحتمل استوفى الشروط المحددة لتعريف أداة حقوق الملكية يتم تبويبه ضمن حقوق الملكية ولا يتم إعادة قياسه وتتم معالجة التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية ، بخلاف ما سبق فإن أى مقابل مادي محتمل أخر يتم إعادة قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية مع الاعتراف باى تغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر.

الشركات التابعة

- الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة وتسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.
- تتضمن القوائم المالية المجمعة الشركات التابعة التي تسيطر عليها بدءًا من تاريخ السيطرة حتى تاريخ فقد السيطرة.

الحقوق غير المسيطرة

- يتم قياس الحقوق غير المسيطرة بنسبتها في القيم المعترف بها في صافي الأصول القابلة للتحديد في المنشأة المقتناة.
- التغيرات في حقوق ملكية المجموعة في شركاتها التابعة والتي لا تؤدي إلى فقد السيطرة يتم المحاسبة عليها كمعاملات بين أصحاب حقوق الملكية.

فقد السيطرة

- عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها تستبعد الأصول والالتزامات والحقوق غير المسيطرة وبنود الدخل الشامل الأخر الخاصة بها. مع الاعتراف باى أرباح أو خسائر ناتجة عن فقد السيطرة ضمن الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف باى استثمارات متبقية في الشركة التابعة سابقًا بالقيمة العادلة عند فقد السيطرة.

استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

- تتكون الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية من الحصص في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة. وليس له حقوق في الأصول والتعهدات بالالتزامات المرتبطة بالترتيب.
- الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة فيها نفوذ مؤثر على السياسات المالية والتشغيلية ولكنه لا يمتد إلى كونه سيطرة أو مشروع مشترك.
- المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون للمجموعة فيه سيطرة مشتركة وحقوق في صافي الأصول المرتبطة بالترتيب.
- يتم المحاسبة عن حصص الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية بحيث يتم الاعتراف الأولى بالتكلفة متضمنًا التكاليف المرتبطة بعملية الاقتناء ويتم القياس اللاحق في القوائم المالية المجمعة بزيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بنصيب المجموعة في الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخر في الشركة المستثمر فيها.

الاستيعادات من القوائم المالية المجمعة

- يتم استبعاد كلا من الأرصدة والعمليات المتبادلة بين المجموعة والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات المتبادلة بين المجموعة.
- يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعامل مع استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بما يعادل حصة المجموعة فيها. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة المتبعة في الأرباح غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة تعطي مؤشراً لاضمحلال قيمة الأصل المحول.

٢-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية:

- يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.
- ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.
- وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء ، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخرى:-
- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال ، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر).
- الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
- أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٣-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

- يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٣-٣ ج) وخسائر الاضمحلال (٣-١٤).
- تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتناؤها من أجله ، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.
- يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

- تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الأصول:-

مباني	من ٣٠ - ٥٠ سنة
آلات ومعدات	١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	١٦ سنة
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة كمبيوتر	٥ سنوات
<u>محطات التحلية والصرف والمعالجة</u>	
أعمال إنشائية	٣٠ سنة
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزان المياه	٣٠ سنة
المخازن	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات
الرصيف البحري	٢٥ سنة
أثاث وتجهيزات فندقية	٦ - ١٠ سنوات
المطابخ ومهمات التشغيل	١٠ سنوات
شبكات الاتصال والانترنت	٥ سنوات
مطعم الشاطئ	١٠ سنوات

- هذا وتقوم الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية مرة على الأقل عند نهاية كل سنة مالية.

٤-٣ الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي المحفوظ بها وجارى أعداد مخطط استخدامها أو المحفوظ بها لبيعها على المدى الطويل وكذلك الأراضي والمباني المؤجرة (إيجار تشغيلي) للغير. ويتم قياس الاستثمارات العقارية أولاً بالتكلفة ، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك وخسائر الاضمحلال المجمعة ، ويتم تسجيل مصروف الإهلاك وخسائر الاضمحلال بالأرباح أو الخسائر.

يتم إهلاك الاستثمار العقارى وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل بند من بنود الاستثمار العقارى ، ولا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

العمر الإنتاجي المقدر

بالسنوات

٤٠ سنة

٥ سنوات

١٠ سنوات

مباني وإنشاءات

ملحقات المباني والإنشاءات

أعمال التكييف والمحولات ولوح الكهرباء

المصاعد

٥-٣ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالته التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذى أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام فى الغرض الذى تم اقتنائها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ فى تاريخ الميزانية بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال - إن وجدت (إيضاح ٣-١٤).

٦-٣ الاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية ، وثبتت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٧-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإلتزام ومصروفات البيع ويتم تسعير المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

٨-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنققات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية ، وثبتت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بالميزانية بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٩-٣ التكلفة التقديرية لتنمية الأراضي المباعة

القياس الأولي: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للأراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق الأراضي المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأراضي إيضاح (٣-٨) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

١٠-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوماً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال (إيضاح ٣-١٤) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلي.

١١-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١٢-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٣-٣ الأدوات المالية:

- تقوم المجموعة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، قروض ومديونيات ، وأصول مالية متاحة للبيع.
- تقوم المجموعة بتبويب الإلتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: الإلتزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة الإلتزامات مالية أخرى.

١- الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم المجموعة بالاعتراف الاولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة فى تاريخ نشأتها ، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم اوليا فى تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا فى الاحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم المجموعة باستبعاد الاصل المالى عندما تنتهى فترة سريان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقدية من الاصل المالى ، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالى فى معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالى بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالى ولم تحتفظ المجموعة بالسيطرة على الاصل المحول ، على ان تعترف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزام الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد المجموعة الالتزام المالى عندما ينتهى اما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالى والتزام مالى وعرض صافى المقاصة فى الميزانية عندما ، فقط عندما تمتلك المجموعة حاليا الحق القانونى القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية إما لإجراء التسوية على اساس صافى المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام فى ان واحد.

٢- الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الاصل المالى كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالى يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكديدها. تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة متضمنه اى عوائد أو توزيعات أرباح أسهم فى الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالى. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالى. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالى. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات فى اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وتجمع فى احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الأصول يتم اعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخر سابقا إلى الأرباح أو الخسائر.

٣- الالتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبويب الالتزام المالى كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الالتزام المالى يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح

أو الخسائر عند تكديدها ، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الأخر يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة مخصصاً منها أي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٤- الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحتفظ المجموعة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محده.

المشتقات يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكديدها. بعد الاعتراف الأولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغيير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كإداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الأخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. أي جزء غير فعال من التغيير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الأخر ويتم إعادة تبويبها ضمن الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الأرباح أو الخسائر أو يؤثر البنود المغطى على الأرباح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث ، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية ، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بأية أرباح أو خسائر مجمعة ذات صلته على أداة التغطية.

٣-١٤ الإضمحلال:

١- الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبوبة كقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغييرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية ، تتضمن الأدلة الموضوعية على الإضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الاصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

- تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الاصول التي تمثل اهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة ، وفي حالة عدم وجود ادلة على اضمحلال هذه الاصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن اى اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اى اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.
- عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون أكثر أو اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.
- يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلى الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.
- إذا اعتبرت المجموعة انه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الاصل فإنه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة.
- إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح أو الخسائر.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

- يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الاخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الارباح أو الخسائر ، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اى استهلاك أو سداد اى من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالي سبق الاعتراف بها في الارباح أو الخسائر.
- عند زيادة القيمة العادلة لاداء دين مبوبة كمتاحة للبيع في ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح أو الخسائر.
- لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار في اداة حقوق ملكية مبوبة كمتاح للبيع في الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

- تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الارباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

٢- الأصول غير المالية:

- في تاريخ نهاية كل فترة مالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة (بخلاف الاصول الحيوية ، الاستثمارات العقارية ، المخزون ، والاصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.
- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا إلى أصغر مجموعة اصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى أو مجموعات الاصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى المجموعة المقنتية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الإستخدامية ايهما أكبر ، القيمة الإستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذى يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال فى الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل فى الوحدة.
- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة فى فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى ، يتم عكس خسائر الاضمحلال إلى المدى الذى لا يتعدى القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل فى السنوات السابقة.

١٥-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانونى قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث فى الماضى ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، وإذا كان التأثير هاما فأنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذى يعكس التقدير الحالى للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائما ، هذا ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ الميزانية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالى لها.

١٦-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٧-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة فى نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون فى النظام بنسبة ثابتة من الأجر. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٨-٣ تحقق الإيراد

- إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري ، والأاحتفظ الشركة بحق التدخل الإدارى المستمر بالدرجة التى ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة ، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق ، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة ، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التى تحملتها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم إثبات مبيعات الأراضى عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفى ضوء شروط التعاقد التى يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدى (بدون العائد) كإيراد فى تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدى بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالى سعر البيع والسعر النقدى مخصوماً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا فى حالة بيع وحدات (شقق/ فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري ، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفى ضوء شروط التعاقد.

بالنسبة لإيرادات الوحدات المملوكة للشركة التابعة

يتحقق إيرادات المطعم المملوك للشركة التابعة بمجرد تقديم الخدمة إلى رواد المطعم ، كما يتحقق الإيراد الخاص بإيجارات الشقق الفندقية والمحلات وفقاً لأساس الاستحقاق.

- إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

١٩-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

٢٠-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الآتى:

الفوائد الدائنة

الفوائد المدينة

توزيعات أرباح

صافى ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع

صافى ربح أو خسارة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والالتزامات المالية

خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كالتزام مالي

خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء

صافى أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها فى الأرباح أو الخسائر

إعادة تبويب صافى الأرباح المعترف بها سابقاً فى الدخل الشامل الاخر

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلى.

٢١-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية والضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف فى أرباح أو خسائر الفترة ، فيما عدا الحالات التى تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - فى نفس الفترة أو فى فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء فى الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترة السابقة التى لم يتم سدادها بعد كالتزام ، أما إذا كانت الضرائب التى تم سدادها بالفعل فى الفترة الحالية والفترة السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترة السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية ، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو فى سبيلها لأن تصدر فى تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبى للأصول والالتزامات والأساس الضريبى لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التى ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلى:

- الاعتراف الأولى بالشهرة ،

- أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التى:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافى الربح المحاسبى ولا على الربح الضريبى (الخسارة الضريبية).

- الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح ان مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام اسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الاخذ في الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٢٢-٣ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس مال الشركة ضمن حقوق الملكية كتغير في حقوق الملكية بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراه كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق الملكية.

٢٣-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٤-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالشركة القابضة عن مساهمتها في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام. وقد تم تطبيق الفقرة (٤) من المعيار المحاسبي رقم (٢٢) الخاص " نصيب السهم في الأرباح " وتم الإفصاح عن نصيب السهم في القوائم المالية المستقلة.

يقتطع بند الأرباح المتبقية (المحاسب) الظاهر بإقتضاء المركز المالي المجمعة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢ فيما يلي:-

الإجمالي	مقدم التوزيع	الرصيد البرزخي	مصلحة التغطية	خزائن بوند	مخالفات الصرف	شركات وبنوك	الاقراض	شبكة الاتصالات و الاتصالات	المطابق بعمليات التسويق	أجهزة وادوات كهربائية وكمبيوتر	وسائل نقل والتفوق	اثاث ومفروشات ابوابية وشبابيل	مباني وكراسيات	أراضى
٢١١ ٢٤٤ ٢٠٨	٢٤٤ ٥٢٢	٧ ٥٦١ ٥٧١	٢٤ ٤٠٥ ٨٧٩	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١٢٤ ٢٤٦ ٧٧٩	٢ ٨٧٨ ١٢٥	١ ٢٧١ ٠٧٧	١ ٦٨٨ ٢٤٥	١ ٠٠٠ ٦٨٧	٩٩٢ ٢٨٧	٧ ٢٢٢ ١١٤	٢٥ ٠٠٧ ٢٤٤	٥٢١ ٦١٠
٢ ٤٥١ ١٤٦	-	-	-	-	-	١١٧ ٩١٨	١٢٤ ٠٥٢	١٥ ٩٥٩	١٥٤ ٢٢٠	٥٢٧ ٠٠٤	٧٢٤ ٠٠٠	٦٥١ ٢٤٢	٥٧ ٢٥٠	-
(٥١ ٢٩٦)	-	-	-	-	-	-	-	(١ ٨١٢)	-	(٩ ١٧٠)	-	(٢٩ ٧٦٢)	-	-
٢١٢ ٧٤٩ ٠٥٨	٢٤٤ ٥٢٢	٧ ٥٦١ ٥٧١	٢٤ ٤٠٥ ٨٧٩	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١٢٤ ٢٤٦ ٧٧٧	٢ ٥١١ ١٨٧	١ ٢٧٥ ١٧٢	١ ٨٤٢ ٤٦٥	١ ٠٠٥ ٨٢١	١ ٧٥٦ ٢٨٧	٧ ٩٠٥ ٠٩٤	٢٥ ٠٦٤ ١١٤	٥٢١ ٦١٠
٢١٥ ٩٢٥ ٧٧٨	٢٤٤ ٥٢٢	٧ ٥٦١ ٥٧١	٢٤ ٤٠٥ ٨٧٩	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١٢٤ ٥٦٨ ٨٤٩	٢ ٧٠٢ ٢٦٦	١ ٢٨٥ ١٧٢	١ ٨٤٤ ٥٩٧	١١ ١٤٤ ٢٢٤	١ ٧٥٦ ٢٨٧	٩ ٠٧٢ ٢٧٨	٢٥ ١١٧ ١٨٤	٥٢١ ٦١٠
٣ ٧٨٨ ٥٩٤	-	-	-	-	-	٢٩ ٥٥٥	١ ٦٨١ ٢٧٢	-	٢١٩ ٢٦٥	٢٢٨ ٢٢١	٢٤٨ ٧٤٥	١ ٠٠٢ ٢٢٣	١٩٥ ٩٩٢	-
(٨ ١٧٧)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٨ ١٧٧)	-	-	-	-
٢١٢ ٧٠٠ ٢٠٠	٢٤٤ ٥٢٢	٧ ٥٦١ ٥٧١	٢٤ ٤٠٥ ٨٧٩	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١٢٤ ٦٠٨ ٢٩٤	٤ ٢٢١ ٠٠٩	١ ٢٨٥ ١٧٢	٢ ١١٢ ٩٢٢	١١ ٢٢٤ ٤٢٣	٢ ٥٥١ ١٨٢	١ ٠٠٩ ٢٢ ٩١١	٢٥ ٢٦٢ ١٧٦	٥٢١ ٦١٠
١٠٤ ١٩٢ ٤٤٧	٤٨ ٧١٢	٦٠٥ ٢٢٦	١٧ ١٢٢ ٩٩١	١ ٧٢٦ ٠٤٢	٦ ١١٧ ٢٢٥	٥٧ ١٤٦ ٠٧٩	١ ٥٩٤ ٥٦٦	٩٤٥ ٠٠٥	٢١٩ ٢٢٠	٨ ٢٨٤ ٩٠٩	٩٢٦ ٠٧١	١ ٥٥٢ ٠٤٨	٥ ٤٩٢ ٨١١	-
١٥ ٧٢١ ٢٧٢	١٨ ١١٠	٢٢٦ ٩٩٧	٢ ٨٢٧ ١٧٨	١٢٢ ٧٢٠	٧٢٢ ٢٤٢	٩ ٢٢٧ ٥٥٨	١٢٦ ٥٦١	١٩١ ٨٨١	١٢٦ ١٧٤	٦ ٥٠٥	١٤ ٨٢١٨	٤٢٢ ٢٢٧	٧٤٥ ٨٠٦	-
(١١ ٢٢٧)	-	-	-	-	-	-	-	(١ ١١٦)	-	(٥ ٨٠٦)	-	(٤٤ ٠٧)	-	-
١١٩ ٩٧٤ ٢٤٢	٦٦ ٩٠٢	٨٢٢ ٢٢٢	١٤ ٩٦٠ ١١٩	١ ٤٤٢ ٧٧٢	٧ ٢٢٩ ٨٧٨	٦٦ ٩٧٧ ٦٢٧	١ ٧٢٦ ١٥٢	٨٨٥ ٧٦٨	٥ ٠١٢ ٠٤	٨ ٨٨٤ ٦١٢	١ ٠٧٤ ٢٢٩	٢ ٩٨٠ ٩٦٨	٦ ٧٨٩ ٦١٧	-
١٢٢ ٩٩٦ ٥٢١	٧٢ ٩٢٦	٩٠٧ ٨٨٩	٢٠ ٩٠٢ ٤٤٤	٢ ٠٢٤ ٢٥٠	٧ ٥٨١ ٧٥٩	٧ ٠٠٩ ١٢٨	١ ٧٨٢ ٩٨٥	١ ١٧٢ ٦٠١	٥٤٥ ٧٨٠	٩ ١٧٩ ١٥٥	١ ١٢٢ ٢٤٢	٤ ٥٢٩ ١٧٧	٧ ٠٥٦ ٤٨١	-
١٥ ٨٤١ ٤٠٤	١٨ ١٩٠	٢٢٦ ٩٩٧	٢ ٨٢٧ ١٢٨	٢٢٢ ٧٢٠	٧٢٢ ٢٤٢	٩ ٢٤٤ ٩٥٠	١ ٩٥ ٩١٢	٦ ٦ ٩٢٠	١٥٦ ٤٥٠	٥٢٥ ٨٢٢	١٧٠ ٢٠٧	٥٥١ ٢٨٧	٨٤٠ ٩٧٧	-
(٨ ١٧٧)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٨ ١٧٧)	-	-	-	-
١٤٢ ٨٢٦ ٧٥٢	٤١ ١٥٢	١ ١٢٤ ٩٨٦	٢٢ ٧٢٩ ٢٢٢	٢ ٢٤٨ ٠٨٠	٨ ٢٠٢ ٤٠٢	٧٩ ٤٤٤ ٠٨٨	١ ٩٧٨ ٨١٧	١ ١٩٩ ٥٢١	٧ ٠٢ ٢٢٠	٩ ٧٠٦ ٨٤٦	١ ٢٤٢ ٩٥٢	٥ ١٠٠ ٥٦٤	٧ ٨٩٧ ٤٠٨	-
١٢٨ ٨٧٢ ٤٤٧	١٥١ ٢٧٦	١ ٤٢٦ ٥٨٥	١٥ ١٧٦ ٢٥٧	٦ ٧٠ ٠١٦	١٢ ٤٧١ ٨٥٠	٤٥ ١١٤ ٢٠٦	٢ ٤١١ ١١٢	٨٥ ٦٥٢	١ ٤١١ ١٢٢	١ ١٢٧ ١٤٧	٧١٢ ٢٢٩	٤ ٩٩٢ ٢٤٧	٢٧ ٤٦٥ ٧٦٨	٥٢١ ٦١٠
١٤٢ ٧٧٤ ٦١٥	١٧٥ ١٢٩	١ ٧٢٤ ٢٤٨	١٤ ٤٤٥ ٧٠٠	٧ ٠٠٠ ٢٢٢	١٤ ٤٢٥ ٢٧٤	٥٧ ٨٧٧ ٠٤٠	٧٨٥ ٠٢٥	٢٩٩ ٤٠٥	١ ٢٤١ ٦٦١	١ ١٢٧ ٤٠٤	١ ٢٨٢ ٤٨٨	٤ ٩٢٤ ١٢٦	٢٨ ٢٧٤ ٤٢٧	٥٢١ ٦١٠
١٢٨ ٩٢٤ ٢٥٧	١٢٤ ٥٢٢	١ ١٥٨ ٥٨٢	١٤ ٥٠٢ ٢٨٥	١ ٩٦٥ ٤٢٦	١٤ ١٤٤ ٤٩٢	٥٤ ٢٩٩ ٧١١	٩٢٠ ٦٥١	١١٢ ٥٧٢	١ ٢٤٨ ٨١٧	١ ٨٢٥ ١٧٩	١ ٢٢٢ ٧٤٢	٤ ٥٢٤ ٥٠١	٢٨ ١١٠ ٧٠٢	٥٢١ ٦١٠

مجلس الإدارة

في ٢٠١٧/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

في ٢٠١٥/٢٠

٥- الاستثمارات العقارية

— يتصل بند الاستثمارات العقارية (بالصافي) الظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ فيما يلي:—

صافي التكلفة الدفترية للأصول في ٢٠١٥/١٢/٣١	صافي التكلفة الدفترية للأصول في ٢٠١٦/٩/٣٠	مجموع الإهلاك في ٢٠١٦/٩/٣٠	إهلاك الفترة	مجموع الإهلاك في ٢٠١٦/١/١	التكلفة في ٢٠١٦/٩/٣٠	تكلفه المحول الى الأعمال تحت التنفيذ (مشروع طورا)	إضافات الفترة	التكلفة في ٢٠١٦/١/١	أراضي
١١٧ ٨٧٧ ٦٧٥	١١٣ ١٩٨ ٢٣٤	—	—	—	١١٣ ١٩٨ ٢٣٤	(٤ ٦٧٩ ٤٤١)	—	١١٧ ٨٧٧ ٦٧٥	—
٣٣ ٦٥٨ ٨٢٩	٣٣ ٦١٩ ٧١٧	٤ ٤١٨ ٢٣٠	٧١١ ٦٢٠	٣٧٠ ٦ ٦١٠	٣٨٠ ٣٧ ٩٤٧	—	٦٧٢ ٥٠٨	٣٧ ٣٦٥ ٤٣٩	مباني
١ ٨٧٦ ٣٨٣	٤٦٩ ٢٣٩	٨ ٩١٢ ٧٣٤	١ ٤٠٧ ١٤٤	٧٥٠٥٥٩٠	٩ ٣٨١ ٩٧٣	—	—	٩ ٣٨١ ٩٧٣	تكيف
٥١٥ ٦١٢	٤٥١ ١٦٢	٤٠٨ ١٩٣	٦٤ ٤٥٠	٣٤٣ ٧٤٣	٨٥٩ ٣٥٥	—	—	٨٥٩ ٣٥٥	مصادر
٤١٥ ٩٩٨	١٠٥ ١١٦	١ ٩١٧ ٤١٨	٣١٠ ٨٨٢	١ ٦٥٦ ٥٣٦	٢ ٠٧٢ ٥٣٤	—	—	٢ ٠٧٢ ٥٣٤	المحولات واللوح الكهربية
١٥٤ ٣٤٤ ٤٩٧	١٤٧ ٨٤٣ ٤٦٨	١٥٧٠ ٦ ٥٧٥	٢ ٤٩٤ ٠٩٦	١٣ ٢١٢ ٤٧٩	١٦٣ ٥٥٠ ٠٤٣	(٤ ٦٧٩ ٤٤١)	٦٧٢ ٥٠٨	١٦٧ ٥٥١ ٩٧٦	الإجمالي

(*) تم ترتيب إهلاكات الاستثمارات العقارية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ ضمن إهلاكات التشغيل بيند تكلفة المبيعات بقائمة الدخل (بصاح ١٩-١).

٦- مشروعات تحت التنفيذ

يتمثل بند مشروعات تحت التنفيذ الظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٥٥.٠٠٠	٢٥٥.٠٠٠	الرصيف البحري
٨٤٧.٣٦٦	١.١٧٢.٥٧٣	مشروعات متنوعة
٥٢.٣١٧	٥٢.٣١٧	الدراسة الفنية لإنشاء محطة محولات كهرباء
<u>١.١٥٤.٦٨٣</u>	<u>١.٤٧٩.٨٩٠</u>	

٧- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهرة بقائمة المركز المالي المجمعة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٣٨.٧٦٤.٧٨٢	٣٨.٩٥٤.٩٤٤	١-٧ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع بعد
١٢٥.٢٢٤.١٨٥	١٢٩.٨١٨.٠١٣	٢-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع بعد
٣٠٥.٠٧٨.٣٣٥	٣٠٦.١٥٥.٣٧٤	٣-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
١٠.٥٣٠.٢٧٥	١٠.٦٤٣.٠٥٨	٤-٧ تكلفة أعمال مشروع صواري
٣.٩٦٥.١٦٧	١٥.٤٥٠.١٨٩	٥-٧ تكلفة أعمال مشروع جمران
٤١.٢٦٩.٦٦٩	٦٥.٤٦٢.٣٨٧	٦-٧ تكلفة أعمال مشروع طوبا
<u>٥٢٤.٨٣٢.٤١٣</u>	<u>٥٦٦.٤٨٣.٩٦٥</u>	

هذا وقد قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الإستشارية خلال عام ٢٠١٥ لإعداد دراسة لإحتساب التكلفة التقديرية لمشروع الشركة فى ضوء البيانات المالية والفنية المتوفرة لديها فى ضوء تعديلات المخطط العام للمشروع. هذا وقد إنتهى من إصدار تقريره عن تلك الدراسة فى ٢٨ يناير ٢٠١٦. وفى إطار تلك الدراسة لعناصر التكلفة التقديرية وفى ضوء ظروف التشغيل فقد تبين للخبراء الذين إستعانتم بهم الشركة لهذا الغرض عدم دقة بعض القياسات المساحية والدراسات التى بنيت عليها الدراسة السابقة مما إستلزم معه إجراء تعديلات هامة تم إدراجها على أسس إحتساب التكلفة التقديرية لكلا المرحلتين الأولى والثانية تتمثل فى زيادة المساحة المعدة للبيع للمرحلة الأولى وتخفيض المساحة المعدة للبيع للمرحلة الثانية فى ضوء المخطط العام المعتمد من الهيئة العامة للتنمية السياحية كما تم تأثير بند الأعمال تحت التنفيذ - المرحلة الأولى والثانية - فى ضوء رؤية إدارة الشركة بناءً على رأى المختصين بإدارة التخطيط والتطوير فقد تم إعادة رسملة عدد من مشروعات شبكات الكهرباء والإتصالات المدرجة بتكلفة الأعمال تحت التنفيذ وذلك على الأصول الثابتة فى ضوء الإتفاقيات المبرمة مع جهاز تنظيم مرفق الكهرباء خلال السنوات السابقة والذي يمنح للشركة القدرة على تحقيق منافع إقتصادية حالية ومستقبلية من إستغلال شبكة الكهرباء المملوكة لها بمنطقة سهل حشيش ، كذلك فى ضوء العقود المبرم مع بعض الجهات لتشغيل شبكة الإتصالات بالأرض الخاصة بمشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش لصالح الشركة (وقد تم تأثير أرقام المقارنة - عن عام ٢٠١٤ - المعروضة بالقوائم المالية للشركة عن عام ٢٠١٥ بأثر تلك التعديلات).

١-٧ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تنميتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف ويحد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذي تضمن أن الأراضي المبيعة لإقامة مشروع فندقى يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضي المبيعة. هذا وقد قامت الشركة باتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٣١٦ ٨٩١ متر مربع.
- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٦٠٧ ٦٠٠ ٢٩٨ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٦١,٠٥ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٦٨٥ ٠٥٣ ٢٣١ جنيه مصرى (مقابل ٢٠٨ ٢٩٦ ٢٢٧ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٤٧,٢٤ جنيه مصرى (مقابل ٤٦,٤٧ جنيه للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) ، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٠٢ ٨٤٧ متر مربع تقريباً.

٢-٧ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) فى تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفى إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش المشار إليها فى (١-٧) فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء فى ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عاليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الاراضى المخصصة للاستخدام الفندقى أو ٥ دولار أمريكى بالنسبة لقطع الاراضى المخصصة للإسكان السياحى.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥ ٠٢١ ٦ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٦٥٧ ٧٩٣ ٤ متر مربع.
- بلغت التكلفة التقديرية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٨٣٢ ٠٨٩ ٤٤٥ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٩٣ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٠٩٧ ٦٠٥ ٢٤٩ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٨٣٢ ٨٦٧ ٢٤٠ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٥٢,٠٧ جنيه مصرى (مقابل ٥٠,٢٥ جنيه للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) ، هذا وتبلغ مساحة الارض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٧٠ ٥٢٠ ٢ متر مربع تقريباً.

٣-٧ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٠/٢٤/١٩٩٥.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقية الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافي الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٦/٢/٢٠٠٧.
- تبلغ تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية طبقاً للقياس المساحي المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤٢ ٤١١ ٨١٩ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧٤٠ ٧٤٠ ٢٣١ جنيه مصري والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة الثالثة وقد بلغ المسدد منها ٧ ٥٦٧ ٣٥٩ دولار أمريكي حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ ويبلغ باقى قيمة المستحق للهيئة فى ضوء الحصر المبين عاليه مبلغ وقدره ١٩٦ ١٣٣ ٣١٠ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٩٠٩ ٩٢٤ ٣٤ دولار أمريكي والمدرجة ضمن دائنو شراء أراضي.
- كما بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٦٣٣ ٧٠٤ ٧٤ جنيه مصري مقابل (مبلغ) ٥٩٤ ٦٢٧ ٧٣ جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر (٢٠١٥).
- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بموجب قرارها المؤرخ فى ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالتظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها فى ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى والتي تأجلت إلى جلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ وبتلك الجلسة تم طلب حجز الدعوى للتقرير وبناء عليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير وتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب الهيئة ولم تودع المذكرات كما ان التقرير لم يودع وجارى متابعته وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقف القانونى للشركة إيضاح رقم (٣١-٤).

٤-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صواري)

يتمثل البند عاليه فيما يلي:-

٤-٧-١ قيمة التكلفة المتكبدة فى تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالى ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش ، وفى إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC (بصفتها المطور) فى ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه.

٤-٧-٢ حقوق استغلال علامات تجارية والمتمثلة فى قيمة مقابل استغلال الاسم التجارى لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن أعمال الإشراف على تنفيذ والترويج والدعاية لمشروع صواري المبين عاليه.

- وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التى تكفل لها استكمال أعمال المشروع فى ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامة المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٧) ، وفى هذا الاطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بإضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع فى اتجاه الامتداد الجنوبى لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيداً للبدء فى تنفيذ مشروع صواري وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ فى ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

٥-٧ مشروع جمران

يتمثل البند عاليه فى قيمة التكلفة المتكبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضى بما يتناسب مع المخطط العمرانى المتكامل لتلك المنطقة.

٦-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ - تخص الشركة التابعة - مشروع الشقق الفندقية (طوايا)

- يتمثل رصيد البند البالغ ٣٨٧ ٤٦٢ ٦٥ جنية مصرى فى قيمة المبالغ المنصرفة حتى الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ عن عقد الشراكة والتطوير المبرم بين شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى " الشركة التابعة" ، وشركة بالم هيلز طبقا لبند التعاقد الذى ينص على قيام شركة بالم هيلز بأعمال التسويق والمبيعات لمشروع الشقق الفاخرة بالمدينة القديمة على ان تتحمل شركة بالم هيلز بتكاليف العاملين القائمين عن اعمال التسويق والمبيعات مع التزامها ببيع الوحدات خلال عامين (قابلة للتجديد) مقابل حصولها على عمولة قدرها ٢٥٪ من إجمالى الأرباح وتحسب من إيراد المشروع بعد خصم تكاليف المشروع وتلتزم شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى بتمويل عملية التطوير قبل البدء فى عملية البيع بمبلغ ١,٥ مليون دولار امريكى على ان ترد للشركة من حساب المشروع قبل اية مصروفات أخرى وتتمثل تكلفة أعمال تحت التنفيذ المبينة عاليه فى ما يلى:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١١ ٧٣٤ ٨٤٣	٣٢ ٩٣٧ ١٠٧	أعمال تمت بعد قرار تطوير المدينة القديمة (مشروع طوايا)
٢٩ ٥٣٤ ٨٢٦	٢٩ ٥٣٤ ٨٢٦	صافى أصول محولة فى ٢٠١٥/١/١ من الاستثمار العقارى للأعمال تحت التنفيذ عن مشروع طوايا
-	٤ ٦٧٩ ٤٤١	نصيب وحدات مشروع طوايا من تكلفه الأراضى المقام عليها مبانى المشروع (إيضاح رقم ٥)
-		بخصم:
-	(١ ٦٨٨ ٩٨٧)	نصيب الشقق المسلمة من صافى التكلفة المحولة حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦
<u>٤١ ٢٦٩ ٦٦٩</u>	<u>٦٥ ٤٦٢ ٣٨٧</u>	

٨- المخزون

يتمثل رصيد بند المخزون والظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢ ٢٠٨ ٠٣٤	٢ ٦٧٢ ٣٩٦	شركة المصرية للمنتجات السياحية مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع
٤٤ ١٠٩	٥١ ١٤٦	شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (الشركة التابعة) مخزون الأطعمة
١١٩ ٣١٧	١٦٢ ١٦٣	مخزون مشروبات
<u>٢ ٣٧١ ٤٦٠</u>	<u>٢ ٨٨٥ ٧٠٥</u>	

٩- عملاء وأوراق القبض (بالصافي)

يتمثل عملاء وأوراق القبض والظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٦٠١ ٢٩٧ ٢٧٠	٦٨٢ ٧٣٤ ٣٧٦	أ- شركة المصرية للمنتجات السياحية
٧١ ١١١ ٤٣٢	٤١ ٥٨٠ ٠٨٧	عملاء - أراضي
٣٨ ٥٥٩ ٨٦٠	٥٤ ٦١٦ ٥٦٥	عملاء وأوراق قبض مشروع جمران
٧١٠ ٩٦٨ ٥٦٢	٧٧٨ ٩٣١ ٠٢٨	عملاء - خدمات وإدارة المنتجع
(٤٩ ٢٣٨ ٧٩٩)	(٤٤ ٢٠٦ ٨٧٥)	<u>يخصم: الفوائد المؤجلة</u>
(٧١ ٥٠٩ ٠٣٧)	(٦٧ ٨٨٠ ٢٨٤)	<u>يخصم: الانخفاض في رصيد العملاء (*)</u>
٥٩٠ ٢٢٠ ٧٢٦	٦٦٦ ٨٤٣ ٨٦٩	

ب- شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة)

٢٩ ٢٥١ ٢٩٩	٣٣ ٩٣٣ ٩٥٤	
-	(٧٧٧ ٨٦٨)	
٢٩ ٢٥١ ٢٩٩	٣٣ ١٥٦ ٠٨٦	أوراق قبض - مشروع طوايا
٦١٩ ٤٧٢ ٠٢٥	٦٩٩ ٩٩٩ ٩٥٥	<u>يخصم: الفوائد المؤجلة</u>

لأغراض تصوير القوائم المالية تم تبويب أرصدة العملاء وأوراق القبض في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ كالتالي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٨٣ ٣٥٩ ١٨٩	٣١٥ ١١٩ ٠٧٢	عملاء وأوراق قبض - أصول غير متداولة
٣٣٦ ١١٢ ٨٣٦	٣٨٤ ٨٨٠ ٨٨٣	عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة من عملاء الشركة القابضة (الشركة المصرية للمنتجات السياحية) والمؤجلة السداد مقابل أرصدهم المستحقة عليهم لأصالح الشركة مبلغ حوالي ٥٧,٩٩ مليون دولار أمريكي ومبلغ حوالي ٦٠,٤٩ مليون جنيه مصري والتي يتم خصمها من رصيد العملاء عند التحصيل.

(*) يتمثل رصيد الانخفاض في قيمة العملاء المبين عاليه في قيمة الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء طبقا للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة نتيجة للظروف الحالية في جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثير انخفاض نشاط السوق بسبب الصعوبات المالية التي تواجه قطاع السياحة عامة ، وذلك في ضوء افتراض استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم .

- وتتمثل حركة رصيد الانخفاض في قيمة العملاء خلال الفترة فيما يلي:

<u>جنيه مصري</u>	
٧١ ٥٠٩ ٠٣٧	رصيد أول الفترة
٢ ٩٥١ ٢٠٦	المكون خلال الفترة
(٤٣٨ ٥٤٣)	المستخدم خلال الفترة
(٦ ١٤١ ٤١٦)	رد الانخفاض خلال الفترة
٦٧ ٨٨٠ ٢٨٤	رصيد آخر الفترة

١٠ - مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

يتمثل بند مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة ضمن الأصول المتداولة فيما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢١٠ ٦٠٩	٢٤٥ ٦٤٨	عهد نقدية وسلف
١ ٢٣٨ ٤٩١	١ ٤٦٦ ٦٤٩	مصروفات مدفوعة مقدماً
٥٥٥ ٠٢٦	٥٤٦ ٤٢٦	تأمينات لدى الغير
١ ١٦١ ٩٦٧	٢ ٢٣٢ ٢٧٩	فوائد وايرادات مستحقة
٤ ٤٣٧ ٥٠٩	٩ ٣٥٧ ٨٤٩	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
٦٧٣ ٢٣٤	٦٧٥ ٧٨٢	مدينون متنوعون
٥٢٢ ٤١٢	٥٦٣ ٤٣٠	ضرائب خصم من المنبع-مدينة
١ ٤٥٢ ٨٣٩	١ ٤٥٢ ٨٣٩	ضريبة دخل مسددة (مستحقة للشركة لدى المصلحة) (*)
<u>١٠ ٢٥٢ ٠٨٧</u>	<u>١٦ ٥٤٠ ٩٠٢</u>	
(٢ ٣٨٣ ٧٤٧)	(٢ ٣٨٣ ٧٤٧)	<u>يخصم: الانخفاض في قيمة مدينون متنوعون وأرصدة</u>
		<u>مدينة أخرى</u>
<u>٧ ٨٦٨ ٣٤٠</u>	<u>١٤ ١٥٧ ١٥٥</u>	

(*) يتمثل في قيمة الباقي المسدد بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٦ ٤٠٨ ٩٦٦ جنيه مصري عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ٤ ٩٥٦ ١٢٧ جنيه مصري. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد في ٢٠١٦/٩/٣٠ مبلغ ١ ٤٥٢ ٨٣٩ جنيه مصري هذا وسيتم تسوية باقي تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

١١ - النقدية بالصندوق والبنوك

يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك والظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة ضمن الأصول المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٨٥ ٢٣١	٢٦٩ ١٨٨	نقدية بالصندوق
٨١ ٤٢٣ ٦٤٠	٢٢ ٦٨٦ ٧٦٥	بنوك - حسابات جارية - جنيه مصري
٩ ١٩٤ ٧١٠	٩ ٩٢٣ ٣١٣	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكي
٩١١ ٢٩٨	٨٢١ ٨٦٤	بنوك - حسابات جارية - يورو
٢٠٤ ٨٠٤	١ ٣٢٥ ٧١٦	بنوك - حسابات جارية - جنيه إسترليني
٢١ ٢٨٥ ٩٨٨	٣٨ ٤٤٣ ٠٤٦	بنوك - ودائع - جنيه مصري - (أقل من ثلاثة شهور)
-	٢ ٢٢١ ٧٤٨	بنوك - ودائع - دولار (أقل من ثلاثة شهور)
١ ٤٧٤ ٩٣٠	٢٢ ٦٥٨ ٨٥٩	بنوك - ودائع - جنيه مصري - (أكثر من ثلاثة شهور) (*)
٦٣٥ ٨٧١	-	شيكات تحت التحصيل (مشروع طوايا)
٢٠ ١٨٦ ٦٦٤	-	وثائق صناديق استثمار في أدوات سوق النقد - جمان (**)
<u>١٣٥ ٦٠٣ ١٣٦</u>	<u>٩٨ ٣٥٠ ٤٩٩</u>	

(*) يتمثل هذا الرصيد في قيمة أرصدة الودائع لأجل بالبنوك بالجنيه المصري والتي تستحق خلال فترات تتراوح بين أكثر من ثلاثة شهور وأقل من سنة من تاريخ المركز المالي وذلك بفائدة تتراوح من ١٠,٢٥٪ إلى ١١٪.

(**) وقد بلغت قيمة الأرباح الناتجة عن وثائق صناديق الإستثمار (جمان) حتى تاريخ بيعها والمدرجة على قائمة الدخل خلال الفترة مبلغ ٦١٢ ٤٧٧ جنيه مصري.

- ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقدية وما في حكمها في الآتي:

٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	النقدية بالبنوك والصندوق
١٤٨ ١٠٣ ٥٤٧	٩٨ ٣٥٠ ٤٩٩	
		يُخصم:
(١ ٤٥٤ ٥٨٨)	(٢٢ ٦٥٨ ٨٥٩)	ودائع لأجل (أكثر من ثلاثة شهور)
<u>١٤٦ ٦٤٨ ٩٥٩</u>	<u>٧٥ ٦٩١ ٦٤٠</u>	النقدية وما في حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية

١٢- ودائع بالبنوك – طويلة الأجل

يتمثل رصيد ودائع بالبنوك – طويلة الأجل الظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة ضمن الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	بنوك – ودائع – دولار أمريكي (تستحق بعد عام) (*)
٣٩ ١٥٠ ٥٠٠	٣٠ ٦٣٦ ٠٠٠	
<u>٣٩ ١٥٠ ٥٠٠</u>	<u>٣٠ ٦٣٦ ٠٠٠</u>	

(*) تتمثل أرصدة الودائع بالبنوك بالدولار الأمريكي (تستحق بعد عام) المبين رصيدها عالية في قيمة المعادل لمبلغ ٣,٤٥ مليون دولار أمريكي تستحق خلال عام ٢٠٢٢ وذلك بفائدة ٥٪. ويتضمن هذا الرصيد مبلغ ٢٢ ٢٠٠ ٠٠٠ مليون جنيه مصري والمعادل لمبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي مخصصة كضمانة لتسهيل جاري مدين من البنك العربي الإفريقي الدولي لصالح شركة سهل حشيش للإستثمار السياحي – شركة تابعة – (بموجب كفالة تضامنية) وجرى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل تخفيض حد الضمانة الدالارية إلى قيمة الحساب الجاري المدين بالدولار الأمريكي على أن يتم منح حد إئتماني بمبلغ ٢٢,٢ مليون جنيه مصري مغطاة بالكامل بضمان ودائع بذات العملة المحلية طرف البنك.

١٣- مخصص المطالبات

يتمثل بند مخصص المطالبات الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المجمعة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	رصيد أول الفترة
١٣ ٧٥٧ ٣٢٣	١٢ ١٣٦ ٧٦٢	تدعيم خلال الفترة
٢ ٠٥٦ ٦٧١	٢ ٢٥٣ ٣٥٧	المستخدم خلال الفترة
<u>(٣ ٦٧٧ ٢٣٢)</u>	<u>(٧٦ ٧٧٣)</u>	
<u>١٢ ١٣٦ ٧٦٢</u>	<u>١٤ ٣١٣ ٣٤٦</u>	

(*) يتضمن مخصص المطالبات قيمة الفروق الضريبية المتوقعة والناشئة عن عملية الفحص الضريبي للشركة المصرية للمنتجات السياحية كما هو وارد تفصيلاً بإيضاح رقم (٢٨) الموقف الضريبي وذلك عن السنوات المالية منذ بدء النشاط وحتى عام ٢٠٠٨، وسيتم تسوية تلك الفروق الضريبية من قيمة الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب المصرية.

١٤ - دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل بند دفعات مقدمة من عملاء الظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة ضمن بند الالتزامات المتداولة في ما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٣ ٣٣٧ ٧٨٥	٣١ ١٠٦ ٨٥٢	مقدمات حجز أراضي
١ ٦٨٨ ٤٨٣	١ ٧٤٥ ٦٢٦	مقدمات حجز وحدات مشروع صواري
١٠٩ ٥٣٤	١ ٦٥٣ ٥٨٢	مقدمات حجز وحدات مشروع جمران
٣٤٧ ١٤٤	٣٠٩ ١٤٤	مقدمات حجز محلات بنظام الاستئجار- الشركة التابعة
٤٤ ٨٠٤ ٧٥٠	٥١ ٢٠٠ ٦٧٦	دفعات تعاقد وحجز شراء وحدات ومشروع طوايا - الشركة التابعة (*)
<u>٧٠ ٢٨٧ ٦٩٦</u>	<u>٨٦ ٠١٥ ٨٨٠</u>	

(*) يتمثل بند عملاء دفعات مقدمه في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ في قيمه ما تم استلامه من نقدية وشيكات تحت التحصيل وشيكات مؤجله (أوراق قبض) عن دفعات حجز وتعاقد واقساط تحت الحساب لقيمه عقود مبرمة لوحدات مشروع طوايا هذا وقد بلغت قيمة الدفعات المقدمة عن عدد ٢٨ عقد مبرم عن وحدات بالمشروع مبلغ ٢٨٠ ٦٧٦ ٥٠٠ جنيه مصري كما بلغت قيمة دفعات الحجز لعدد ٣ وحدات بالمشروع مبلغ ٣٩٦ ٥٢٤ جنيه مصري. كما تم تخفيض الرصيد خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ بقيمة الشيكات المرتدة من بعض العملاء وفسخ التعاقد مع بعض من عملاء الشركة.

١٥ - دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل بند دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى الظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة ضمن بند الالتزامات المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٦ ٩٤٢ ٦٣٠	٣٤ ٣٥٣ ٥١٩	مقاولين وموردين
١ ٠٧٥ ٨٤٤	١ ٩١٨ ٩٤٠	مقاولين ضمان أعمال
١ ٨١٦ ٣٧٤	١ ٩٠٩ ٤٨٢	مقاولين - تأمينات اجتماعية
١٨ ٩٢١ ٤٨٧	٢٢ ٤٠٥ ٦٦٨	المستحق لجهات حكومية
٢ ٢٦٤ ٨٠٩	٣ ٤٠٧ ٣٦٠	مصروفات مستحقة
٢٥ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٢ ٦٣١ ٤٤٧	٣ ٨٧٢ ٣٤٤	تأمينات صيانة
٢ ٤٧٤ ٤٠٨	٢ ٢٧٢ ٢٩٥	تأمينات من الغير (محلات - الشركة التابعة)
٣٩٣ ٤٩٩	٣٩٣ ٤٩٩	دائنو توزيعات
٥٤ ٩٠١ ٥٩٠	٤٨ ٥٨٣ ٧٦٨	إيرادات مؤجلة (*)
٤٤ ٦٣١ ٥٧٠	٥١ ٣٥٢ ٩١٨	أرصدة دائنة أخرى (**)
١١ ٦٣٠ ٥٢٥	١٣ ٤٢٦ ٢٥٨	دائنون متنوعون
<u>١٤٧ ٧٠٩ ١٨٣</u>	<u>١٨٣ ٩٣٦ ٠٥١</u>	

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٦٤٧ ٦٤٩ ٢٩٠ جنيه مصري قيمة ثمن البناء المسدد مقدما من عملاء مشروع جمران والتي سيتم الاعتراف بها بموجب استلام العملاء لها لدى تنفيذ هياكل البناء للفيلات.

(**) يتضمن الرصيد قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٥٠ ٦١٦ ٠٠٠ جنيه مصري كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقلمت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعة التعاقد المسددة منه نظرا لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقا لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٣١-١) الموقف القانوني.

١٦- مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المجمعة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ بمبلغ ٢٣٥ ٤٧٠ ٧٧ جنيه مصري (٧٦٠ ٧٦٦ ٠٦٦ ٧٣ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) في قيمة حصة الهيئة عن تصرفات الشركة في أراضي المراحل الثلاث، وجاري حالياً استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضي طبقاً لأسس الحساب المتفق عليها مع الهيئة والواردة تفصيلاً بإيضاح (٧) أعمال تحت التنفيذ.

١٧- رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (فقط سبعمائة مليون جنيه مصري) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصري وهذا وقد دفع المكتتبون ربع القيمة الاسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري من توزيعات الأرباح التي قررت الجمعية العامة للمساهمين عن القوائم المالية التي اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣) وبذلك أصبح المسدد من قيمة السهم ٦٠ جنيه مصري.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٨/١١/٢٠٠٤ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه مصري إلى ٢١٠ مليون جنيه مصري عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ جنيه مصري إلى ٦٠ جنيه مصري لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣,٥ مليون سهم، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل، وذلك لتفويق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم في بورصة الأوراق المالية. كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ستون (٦٠) جنيه مصري إلى عشرة (١٠) جنيه مصري ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣,٥ مليون سهم، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنيه مصري موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصري.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ١١/٥/٢٠٠٦ وقرار مجلس إدارة الشركة في ٢٤/٥/٢٠٠٦ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري يمثل ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات ارباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥. وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري بتاريخ ١٨/٧/٢٠٠٦.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم لتصبح واحد جنيه مصري بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمسددة بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري موزعة على ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه مصري للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١١ أبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (إثنان مليار جنيه مصري) وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع إلى مبلغ ٤٣٧ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري يمثل ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١ جنيه مصري) واحد جنيه مصري تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ٢٦ إبريل ٢٠٠٧.

بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصري (مائتان واثنتان وستون مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه مصري بالإضافة إلى علاوة الإصدار ٠,٢٥ جنيه مصري لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القدامى وفقاً لشهادة بنك مصر ابران المؤرخة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصري. وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ١٦ يوليو ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصرى من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرى وليصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧ .

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٤ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرى من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وليصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١٠٥٠ مليون جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٩/٧/٢٠٠٨ .

١٨- إيرادات النشاط

١٨-١ مبيعات أراضي

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
-	٤٩ ٩٤٤ ١٧٥	٢٦ ٤٢١ ٤٥٧	٢٦ ٤٢١ ٤٥٧	صافى مبيعات أرض المرحلة الأولى - الشركة الام
-	-	٢ ٦٩١ ٥٨٧	٢ ٦٩١ ٥٨٧	صافى مبيعات أراضي فيلات مشروع جمران المرحلة الأولى - الشركة الام
-	٢٤٤ ١٩٩ ٢٧٦	-	-	صافى مبيعات أرض المرحلة الثانية - الشركة الام
يضاف :				
إيرادات نشاط الشركة التابعة				
-	-	١ ٩١٣ ١٧٨	٥ ٨٩٤ ٩١٤	إيرادات بيع وحدات بمشروع طوايا
٢١٧ ٢٢٣	٤٦٢ ١٣٦	٥١ ٥٥٧	١١٠ ٤٥٣	إيجارات المحلات والشقق الفندقية
٢٠٩ ٨١٧	٥٧٦ ٠٠٩	١٤٩ ٢٨٦	٤٢٧ ١٠٩	إيرادات صيانة
١٠٤٠ ١٤٥	١ ٩٩١ ٥٤٤	١ ٥٣٣ ٢٨٤	٢ ٩٥٩ ٩٥٢	إيرادات المطعم والنشاطى
١٨٦ ٩٢٥	٢٠٣ ٠٦١	٦٣ ٤٠٩	١٩٨ ٢٩٧	إيرادات نشاط أخرى
١ ٦٥٤ ١١٠	٢٩٧ ٣٧٦ ٢٠١	٣٢ ٨٢٣ ٧٥٨	٣٨ ٧٠٣ ٧٦٩	

٢-١٨ مردودات مبيعات أراضي

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ <u>جنيه مصري</u>	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ <u>جنيه مصري</u>	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ <u>جنيه مصري</u>	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ <u>جنيه مصري</u>	
-	١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	-	-	مردودات مبيعات الاراضى - المرحلة الأولى
-	-	-	٩ ٧٦٨ ١٣٩	مردودات مبيعات الاراضى - مشروع جمران المرحلة الأولى
-	١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	-	٩ ٧٦٨ ١٣٩	(*)

(*) تتمثل مردودات مبيعات أراضي - مشروع جمران المدرجة بقائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ في قيمة رد عدد من عقود بيع قطع أراضي بمشروع جمران بالمرحلة الأولى بمساحة ١٣ ٦٣٤ متر مربع والسابق بيعها بعقود بيع ابتدائية خلال عام ٢٠١٤ وذلك في ضوء فسخ التعاقد مع المشتري بعد إستيفاء إجراءات إنذاره قانوناً بتلافي أوجه مخالفاته لشروط البيع ، هذا وقد قامت الشركة بمصادرة الدفعة المقدمة المدفوعة (إيضاح رقم ٢١) لدى التعاقد مع هذا العميل وفقاً لشروط إنهاء وفسخ العقد والواردة تفصيلاً في عقود البيع المبرمة معه.

٣-١٨ إيرادات خدمات مؤداة

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ <u>جنيه مصري</u>	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ <u>جنيه مصري</u>	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ <u>جنيه مصري</u>	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ <u>جنيه مصري</u>	
٢ ٩٩٩ ٣١٦	٧ ٧٥٤ ٨٩١	٣ ٧٣٥ ٨٨٣	٩ ١٠٩ ٧٠٤	إيرادات خدمات توريد مياه
٩ ٤٢٨ ٨٥١	٢٠ ٥٢٦ ٦٥٨	٩ ٧٧٥ ٧٤٨	١٨ ٤٢٠ ٠٨٠	إيرادات خدمة توريد الكهرباء
٥٧٣ ٥٧٢	١ ٥٩٨ ٢٤١	٥٥٨ ١٨٩	١ ٣٧٧ ٦٣٦	إيرادات توريد مياه ري
٣٧ ٣٦٧	١١٤ ١٨٩	٣٢ ٧٧٥	٩٨ ٣٨٨	إيرادات خدمات اتصالات
٢ ٠٤٠ ٨٢٢	٦ ١٨٢ ٦٢٦	٢ ٦١٣ ٣٣٥	٧ ٨٥٠ ٨١٥	إيرادات خدمات المنتجع (*)
١٥ ٠٧٩ ٩٢٨	٣٦ ١٧٦ ٦٠٥	١٦ ٧١٥ ٩٣٠	٣٦ ٨٥٦ ٦٢٣	

(*) تتمثل إيرادات خدمات المنتجع المبينة عليه في قيمة المستحق على عملاء الشركة خلال الفترة بواقع ٢,٨٩٨ جنيه مصري للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم وذلك مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات ، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لطاقت المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من اتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الاتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصري للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنوياً بدءاً من ٢٠١٣/١/١. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية ، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦.

١٩- تكاليف النشاط

١-١٩ تكاليف المبيعات

معدلة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
-	١٦ ٨٨٢ ١٤٧	١ ٢٥٩ ٤٠٢	١ ٢٥٩ ٤٠٢	تكلفة مبيعات الاراضى - المرحلة الأولى
-	-	١٧٩ ٨٤٥	١٧٩ ٨٤٥	تكلفة مبيعات أراضى فيلات مشروع جمران - المرحلة الأولى
-	٣٠ ٨٨٩ ٥٩٣	-	-	تكلفة مبيعات الاراضى - المرحلة الثانية
-	٤ ٤٣٦ ٢٧٨	٢ ٤٣٢ ٤٨٧	٢ ٤٣٢ ٤٨٧	عمولة هيئة التنمية السياحية
-	٥٢ ٢٠٨ ٠١٨	٣ ٨٧١ ٧٣٤	٣ ٨٧١ ٧٣٤	
٢ ٨٢٣ ٤٢٩	٧ ٢٨١ ٢٠٧	٣ ٠٦١ ٨٧٦	٨ ٩٢٠ ٧٣٧	تكاليف النشاط - الشركة التابعة (*)
٢ ٨٢٣ ٤٢٩	٥٩ ٤٨٩ ٢٢٥	٦ ٩٣٣ ٦١٠	١٢ ٧٩٢ ٤٧١	

يضاف:

(*) تتمثل تكاليف النشاط للشركة التابعة المبين عاليه فى تكلفة الوحدات المباعة بمشروع طوايا ومصروفات المطعم والشاطئ وتشغيل نشاط تأجير الوحدات المملوكة للشركة التابعة بمنطقة المدينة القديمة بمنتجع سهل حشيش بالغردقة ، وفيما يلى بيان تلك التكاليف فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦:

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
-	-	٥٤٦ ٨٥٤	١ ٧٢٢ ٥٨٩	تكلفة بيع وحدات بمشروع طوايا
٧٤٧ ١١٤	١ ٦٧٩ ٠٧٥	١ ٠٦٧ ٩٦٩	٢ ٧٤٥ ٧٣٤	تكلفة المطعم والشاطئ
٥٩٠ ٢٧٩	١ ٣٧١ ٧٥١	٤١٢ ٩٥٢	١ ٢٧٧ ٥٤٦	تكلفة صيانة ونظافة وامن وحراسة
١ ٠٢٦ ٨٨٢	٣ ٠٥٣ ٥٤٢	٩٢٦ ٢٦٧	٢ ٧٧١ ١٩٧	أهلاكات التشغيل
٣٨٣ ٧٢٠	٩٧٨ ٣٣٥	٥١ ٨١٠	١٨٧ ٠٥٦	أجور ومرتببات وما فى حكمها
٧٥ ٤٣٤	١٩٨ ٥٠٤	٥٦ ٠٢٤	٢١٦ ٦١٥	أخرى
٢ ٨٢٣ ٤٢٩	٧ ٢٨١ ٢٠٧	٣ ٠٦١ ٨٧٦	٨ ٩٢٠ ٧٣٧	

٢-١٩ تكلفة مردودات المبيعات اراضى

معدلة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
-	٣٠٩١١٥٩	-	-	تكلفة مردودات مبيعات الاراضى - المرحلة الأولى
-	-	-	٨٣٢٣٣٤	تكلفة مردودات مبيعات الاراضى مشروع جمران - المرحلة الأولى (*)
-	٣٠٩١١٥٩	-	٨٣٢٣٣٤	
-	١٧٨٣٩٧١	-	٩٦٧٩٦٠	يضاف:
-	٤٨٧٥١٣٠	-	١٨٠٠٢٩٤	عمولة هيئة التنمية السياحية

(*) تتمثل تكلفة مردودات مبيعات اراضى المبينة عاليه فى قيمة رد تكلفة عدد من قطع اراضى بمشروع جمران - المرحلة الأولى والسابق بيعها لأحد العملاء وتم اثبات تكلفتها خلال سنوات سابقة وذلك فى ضوء مخالفة العميل لشروط التعاقد وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح (٢-١٨) أعلاه.

٢٠ - تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة

تتمثل تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة الظاهرة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي:

معدلة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
٨١٧٨٨٥٦	١٩١٨٦٧١١	١١١٩٨٠٨٥	٢٣٤٠٢٥٠٤	تكاليف كهرباء
٢٧٢٨٢٣٥	٦٣٣٧٢٠٢	١٢٣٦٠٨٦	٣١٢٨٩٥٥	تكاليف مياه
٩١٩٧٥٨	١٥٥٦٣٨٠	٢٠٠٢٤٥	٥٧٨٢٤٥	تكاليف مياه رى
٤٨٤٤٤٤٨	١٤٥٠٧١٠١	٤٩٤٨٣٤٥	١٤٨١٢٠٩٧	إهلاك أصول التشغيل
٢٨٠٦٩٥٥	٧٤٥١١١٢	٢٩٦٩٨٣٢	٨٨٥٦٦٣٩	أجور ومرتببات وما فى حكمها
-	-	٢٤١٨٤٧٥	٢٤١٨٤٧٥	مكافآت (إيضاح رقم ٢٣)
٣٢٥٩٩٥٢	٨٦٠٤٦٥٣	٣٤٧٦٠٧٤	٩٩٧٧٢٤٧	تعاقبات عمالة مؤقتة
٤٩٠٤١٣	١٤٨٢٩١٦	٤٩٢١٢٠	١٤٨٠٣٣٦	مصروفات نظافة
٢٣٧٢٦٤٢	٥١٥٦٥١٤	٢٦٩٢٧٩٦	٥٢٥٨٤٥٧	مصروفات أخرى
٢٥٦٠١٢٥٩	٦٤٢٨٢٥٨٩	٢٩٦٣٢٠٥٨	٦٩٩١٢٩٥٥	

- ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي: -

معدلة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدلة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
١٨٤٦٢٨٧٦	٤٥٠٣٨٧٨٤	٢٠٠٥٢٠٦	٤٤٩٥٠٨٦١	تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه ورى واتصالات
٧١٣٨٣٨٣	١٩٢٤٣٨٠٥	٩٥٧٩٨٥٢	٢٤٩٦٢٠٩٤	تكلفة خدمة إدارة المنتجع
٢٥٦٠١٢٥٩	٦٤٢٨٢٥٨٩	٢٩٦٣٢٠٥٨	٦٩٩١٢٩٥٥	

٢١- إيرادات التشغيل الأخرى

تتمثل إيرادات التشغيل الأخرى المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي:

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
-	١ ٣٣٣ ٨٨٨	-	-	أرباح رأسمالية - بيع استثمارات عقارية
-	-	٣٧ ٤٣٠	٥٧ ٥٩٢	مد مرافق لأراضى العملاء
-	٣٨ ١٥٠	-	٢٢٧ ٠١٢	مراجعة الرسومات الهندسية للعملاء
٤١١ ١٢٩	١ ٢١٨ ٨٧٠	٤٦٤ ٩٦٥	١ ٣٥٩ ٣١٤	تأجير أراضى لأبراج الاتصالات
٩٠ ٠٠٠	٢٤٠ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠	١٣٥ ٠٠٠	تأجير الرصيف البحرى
٢٣٢ ٨١٤	٦٨٥ ٨٤٠	(١٠٢ ٥٦٤)	٥١٦ ٣٢٥	تأجير شاطئ
-	-	-	٤ ١٦٥ ٢٩٩	مقابل فسخ عقود بيع (*)
١ ٢٠٥ ٠٨٩	١ ٣٤٠ ٩٩٢	٥١ ٦٧٠	١ ٤٢١ ٨٨٦	متنوعة
<u>١ ٩٣٩ ٠٣٢</u>	<u>٤ ٨٥٧ ٧٤٠</u>	<u>٤٩٦ ٥٠١</u>	<u>٧ ٨٨٢ ٤٢٨</u>	

(*) يتمثل ذلك البند فى قيمة مصادرة الدفعة المقدمة المسددة من أحد عملاء الشركة - مشروع جمران فى ضوء فسخ عقده نتيجة إخلاله بشروط البيع وذلك وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٢-١٨) أعلاه.

٢٢- مصروفات بيعية وتسويقية

تتمثل المصروفات البيعية والتسويقية المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي :

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
٤٤٦ ٣٩٩	١ ١٩٤ ١٩٦	٦٣٤ ٥٥٢	١ ٩٢٧ ٢١٥	أجور ومرتببات
-	-	٢٢ ٥٠٤	٢٢ ٥٠٤	مكافآت (إيضاح رقم ٢٣)
٢ ٨٤٥ ٧٩٦	١١ ٣١٣ ٩٣٢	٨٩٩ ٠٦٥	١٩ ٧٣٤ ٢٨١	مصروفات دعائية وترويج واستشارات
-	٢ ٦٩٨ ٦٠١	-	٧٦٨ ٤٨٥	عمولات بيع أراضى
٩ ٥٩٦	١٦ ٢٠٦	١ ٦٧٩	٨ ٤٥٤	أخرى
<u>٣ ٣٠١ ٧٩١</u>	<u>١٥ ٢٢٢ ٩٣٥</u>	<u>١ ٥٥٧ ٨٠٠</u>	<u>٢٢ ٤٦٠ ٩٣٩</u>	

٢٣- مصرفات عمومية وإدارية

تتمثل مصرفات عمومية وإدارية المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي:

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣ ٣٨٣ ٩٣٨	٩ ٨٩٠ ٨٢٤	٤ ٩٠٣ ٩٩١	١٢ ٠٨٨ ٩١١	أجور ومرتببات وبدلات وما فى حكمها (*)
٢٨٢ ٢٥٠	٨٤٧ ٠٠٠	٤٧٢ ٢٥٠	١ ٤٠٤ ٩٥٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
-	-	(٢ ٤٣٧ ٩٤٧)	٦ ٨٨٦ ٦١٨	مكافآت (**)
-	-	٣٥ ٦٨٨	٧٦١ ٠٣٥	تعويضات انتهاء خدمة
٧١٠ ٩٤٠	٢ ٤٨٧ ٥٧٦	٦٥٦ ٧٣٣	١ ٩٧٤ ٧٣٩	مصرفات استشارات
١ ٣٦٥ ٠٦٧	١ ٩٧٧ ٠٠٢	١ ٤٠٥ ٣٠٦	٤ ١٧٩ ٠٦٢	مصرفات أتعاب قانونية
٢٣٩ ٥٤٧	٧١٥ ٥٧٦	٢٤٠ ٦٩٤	٧٥٢ ٢٠٧	أهلاك أصول إدارية
٣٨ ٩٧٧	١٠٩ ٧٨٩	٣٣ ٢١٧	٦٥ ٨٣٠	مصرفات بنكية
٢٨٤ ٠٥٠	١ ١٠٩ ٤٩١	٥٠٥ ٣٠٠	١ ٥١٥ ٧٧٠	إيجارات
٧٢ ٠٩٩	٢٣٨ ٠٥٤	١٣١ ٣٦٩	٣٤٨ ٦٧٠	أدوات كتابية ومطبوعات ومصرفات كمبيوتر
٢٤٥ ٥٢٠	٧٢٠ ٩٩٤	٢٥٠ ٤٢٢	٨٦٩ ٠٦٧	مصرفات سفر وانتقال
٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	١٨٩ ٢٢٠	١ ٦٨٤ ٤١٦	ضرائب عقارية
١ ٥٨٤ ١٣٤	٣ ٢٩٢ ٧٤٦	١ ٠٨٨ ٦١٥	٢ ٥٩٨ ٣٨٢	أخرى
<u>٨ ٦٠٦ ٥٢٢</u>	<u>٢١ ٧٨٩ ٠٥٢</u>	<u>٧ ٤٧٤ ٨٥٨</u>	<u>٣٥ ١٢٩ ٦٥٧</u>	

(*) تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما فى حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحميل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات كما تتضمن حوالى ١,٧٥ مليون جنيه مصرى مكافآت تخص الشركة التابعة.

(**) تم إقرار البند أعلاه بالإضافة إلى ما تم تحميله على أعمال تحت التنفيذ من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٦ وبتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦ فى ضوء ما سبق اقتراحه من لجنة الترشيحات والمكافآت وقد تم خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٦ إعادة تبويب جزء من قيمة البند على مصرفات التشغيل والتسويق.

٢٤- ديون معدومة

- فى إطار التسوية الشاملة المبرمة مع شركة بيراميزا للفنادق والقرى السياحية (أحد عملاء الشركة) فى ٢١ ابريل ٢٠١٦ لإنهاء كافة أوجه النزاع القانونية والمالية التى قد أثرت خلال السنوات السابقة فقد وافقت إدارة الشركة على تخفيض المديونية المستحقة على العميل عن أرصدة خدمات وإدارة المنتجع وكذلك بعض الأرصدة المستحقة عليه عن مبيعات أراضي خلال سنوات سابقة ، والتي بلغت قيمتها ٤ ٦٤٠ ٧٩٤ جنيه مصرى.

- بخلاف ما تم الاتفاق عليه مع العميل بخصوص تخصيص قطعة أرض بمساحة ٤٥ ٠٤٢ متر مربع فى المرحلة الأولى بديلا عن قطعة أرض أخرى سبق شراؤها بمعرفة العميل خلال سنوات سابقة بمساحة ١٥ ٢٦٥ متر مربع بمنطقة إسكان العاملين والمبنى المقام عليها.

٢٥- الإيرادات (التكاليف) تمويلية (بالصافى)

تتمثل الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافى) المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:-

معلقة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معلقة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
-	-	(١٢٨ ٧٠٤)	(٢١٧ ٦٧٤)	أعباء تمويل - تسهيلات بنكية
٤ ٩٥٣ ٣٤٧	٤ ٣٧٤ ٠٩٧	(٦٧ ٠٧٣)	٢٢ ٨٢١ ٦٥٦	فروق تقييم عملة الدائنة (المدينة)
٢ ٣٥٢ ٦٧٢	٣ ٤٠٧ ٠١٧	٢ ٣١٢ ٠٦٧	٧ ٢٧٥ ٢٢٣	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
<u>٧ ٣٠٦ ٠١٩</u>	<u>٧ ٧٨١ ١١٤</u>	<u>٢ ١١٦ ٢٩٠</u>	<u>٢٩ ٨٧٩ ٢٠٥</u>	

٢٦- مصروف ضريبة الدخل

٢٦-١ يتمثل مصروف ضريبة الدخل المدرج بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:

معلقة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
-	(٢ ٤٥٤ ٩٥٠)	الضريبة الحالية
<u>-</u>	<u>(٢ ٤٥٤ ٩٥٠)</u>	

٢٦-٢ يتمثل قيمة الضريبة المؤجلة منفعة (مصروف) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى:-

معلقة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
(١١ ٩١٥ ٨٤٥)	٤٥٩ ٠٥٠	الضريبة المؤجلة - منفعة (مصروف)
<u>(١١ ٩١٥ ٨٤٥)</u>	<u>٤٥٩ ٠٥٠</u>	

- ويتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلى:-

٢٠١٦/٩/٣٠		حركة الفترة		٢٠١٦/١/١		
التزام	أصل	التزام	أصل	التزام	أصل	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	الأصول الثابتة
(٨ ٧٠٣ ٠٣٧)	-	-	٥٣٨ ٩٩٤	(٩ ٢٤٢ ٠٣١)	-	والأصول
-	٩ ٥١٧ ٧٧٨	(٧٩ ٩٤٤)	-	-	٩ ٥٩٧ ٧٢٢	المعنوية
(٨ ٧٠٣ ٠٣٧)	٩ ٥١٧ ٧٧٨	(٧٩ ٩٤٤)	٥٣٨ ٩٩٤	(٩ ٢٤٢ ٠٣١)	٩ ٥٩٧ ٧٢٢	المخصصات
	<u>٨١٤ ٧٤١</u>		<u>٤٥٩ ٠٥٠</u>		<u>٣٥٥ ٦٩١</u>	الاجمالي
						الرصيد

٢٦-٣ الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبند التالي:

٢٠١٦/٩/٣٠

جنيه مصرى

٩ ٤٩٦ ٩٠٥

- مخصصات واضمحلال فى العملاء
والمدينون

- خسائر ضريبية مرحلة - الشركة التابعة

٢٣ ٢٩٠ ٩٤٣

٣٢ ٧٨٧ ٨٤٨

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبند السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة فى السنوات المستقبلية.

٢٧- الحقوق غير المسيطرة / الأقلية

يتمثل الرصيد الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ فى نصيبهم من حقوق الملكية فى الشركة التابعة على النحو التالى:-

جنيه مصرى

٤٤ ٧٦٢ ٣٤٥

رصيد ٢٠١٦/١/١

يضاف:

نصيب الاقلية فى خسائر الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ (٧ ٧٠١ ٦٤٢)
للشركة التابعة

الرصيد فى ٢٠١٦/٩/٣٠

٣٧ ٠٦٠ ٧٠٣

٢٨- الموقف الضريبي

٢٨-١ الموقف الضريبي للشركة المصرية للمنتجات السياحية وفقاً لما تم عرضه بالقوائم المالية المستقلة فى ٢٠١٦/٩/٣٠ وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به فى جمهورية مصر العربية.

الضريبة على شركات الأموال

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتتمتع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبدية النشاط فى أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر قانون ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصرى من وعاء الضريبة على الدخل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لأحكام هذا القانون ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.

- وبتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل ، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره ، وفيما يلي أهم التغييرات الواردة بالقرار:-
- ١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية.
- ٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.
- ٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧.
- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥ وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيم المنقولة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن في نتيجة الفحص في المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية.
- وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدبنة وتم أحالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساساً عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ٨٣٩ ١٣٩ جنيه مصري بخلاف الغرامات وفوائد التأخير ، وتم التسوية من الرصيد الدائن للشركة طرف المصلحة.

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسددة بالزيادة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٩٦٥ ٤٠٨ ٦ جنيه مصري بموجب المطالبة وتنبيه سداد الضريبة بنموذج (٣٦- سداد) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ بالإضافة إلى مطالبة الشركة بمبلغ ٦٧٠ ٤٧٣ جنيه مصري عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع إلغاء تقديرات الأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات.
- ومن ثم يوجد رصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وجارى تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

- تم الانتهاء من الفحص الفعلي لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات الأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وجارى إعداد وتجهيز التحليلات والمستندات الخاصة بإعداد اللجنة الداخلية لحسم بنود الخلاف.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت المأمورية بالفحص التقديرى لتلك الفترة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها فى الميعاد القانونى المحدد وبناء عليه تم أخطار الشركة وتم عمل محضر فى تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ بإعادة الفحص باللجنة الداخلية بالمأمورية وجارى التجهيز للفحص الفعلى لتلك الفترة (أعادة الفحص).

أعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١٥

- تم تقديم الإقرار لعام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ فى المواعيد القانونية وفقا لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨:

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١ ٦٦٥ جنيه مصرى.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١ ٢٢١ جنيه مصرى.
- تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهريا وقامت المأمورية بربط تقديرى عن تلك الفترة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وجارى التجهيز للفحص الفعلى لتلك السنوات.

أعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥

- تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة فى الميعاد القانونى ولم يتم طلب تلك الفترة للفحص من قبل المأمورية حتى تاريخه.

ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٣٥٩ ٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٢٧٩ ٠٨٦ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال عامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥ فى الميعاد القانونى ، ولم تقم المأمورية بفحص تلك الفترة حتى تاريخه.

ضريبة الدمغة

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.
- لم تقم المأمورية حتى تاريخه بفحص الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٥.
- قامت مصلحة الضرائب بتسوية فروق الفحص المستحقة على الشركة بموجب مطالبة المصلحة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ على نموذج (حجز أ) خصماً من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرفها خلال عام ٢٠١٥ وذلك بمبلغ ٢٣٣ ٦٥٢ ٣ جنيه كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

٢٨-٢ الموقوف الضريبي للشركة التابعة (شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي) وفقاً لما تم عرضه بالقوائم المالية في ٣٠/٩/٢٠١٦ وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية

الضريبة على دخل الشركات

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وطبقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ فان الشركة معفاة من ضريبة شركات الأموال اعتباراً من أول فبراير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك على الغرض المحدد والوارد بالبطاقة الضريبية.

السنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٤

تم الفحص من بداية النشاط حتى ٢٠٠٤.

السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨

تم سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وتم الفحص لتلك السنوات وبلغت فروق الفحص مبلغ ٤٤١ ٥٤٣ جنيه مصري وقد تم الانتهاء من سداد الضريبة المستحقة على الشركة مع الأخذ في الاعتبار أن هناك خطأ مادي في نتيجة الفحص يتمثل في عدم ترحيل خسائر عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٢٩٢ ٣٤٣ جنيه مصري تم تصحيحه ومناقشة اللجنة الداخلية بأمورية ضرائب الأقصر وأسفر عن رصيد دائن للشركة بمبلغ ١٩٢ ٩٠٩ جنيه مصري.

سنة ٢٠٠٩

تم فحص عام ٢٠٠٩ وبلغت الفروق الضريبية المطالب بها ٦٨٦ ٣٠٢ جنيه مصري وجارى عمل لجنة داخلية بالأمورية.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢

تم فحص عام ٢٠١٠ وأسفر عن خسائر ١٤٤ ٥٩٠ جنيه مصري طبقاً لنموذج ١٩ ضريبه وتم الطعن في المواعيد القانونية.

تم فحص ٢٠١١-٢٠١٢ وأسفرت عن خسائر ٦٣١ ٦٦٣ ٢ ، ٢٣٧ ٥٥٩ ٨ جنيه مصري على التوالي وضريبه وعاء مستقل ٦٣٠ ، ٤٠٠ جنيه مصري على التوالي طبقاً لنموذج ١٩ ضريبة وتم الطعن على نموذج ١٩ في المواعيد القانونية.

السنوات ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥

تم تقديم الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

الضريبة على كسب العمل

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٩

تم الفحص حتى عام ٢٠٠٩ وتم سداد الفروق الناتجة عن أعمال الفحص.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

تم فحص السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١١ ويوجد رصيد دائن مرحل للشركة طرف المأمورية بمبلغ ١٣٢ ٢٧٤ جنيه مصري.

عامي ٢٠١٢ ، ٢٠١٣

يتم استقطاع الضرائب من المرتبات المسددة للعاملين ، وجارى فحص عام ٢٠١٢.

الدمغة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٩

تم محاسبة الشركة وسداد جميع الفروق المستحقة للمأمورية.

السنوات من ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

تم فحص تلك الأعوام ، وتم اخطار الشركة بنموذج ١٩ ض دمغة بفروق قدرها ٢٠٥ ١٧٣ جنيه مصرى وتم الطعن عليه فى المواعيد القانونية وتم سداد مبلغ ٢٥ ٠٠٠ جنيه مصرى من تحت الحساب خلال إبريل ٢٠١٥.

ضريبة المبيعات :

تم فحص الشركة عن الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥ وأسفر عن فروق ضريبية بمبلغ ٧٦ ٧٧٣ جنيه مصرى وتم سداد اجمالى الفروق خلال شهر يوليو ٢٠١٦.

الضريبة العقارية :

صدر قرار لجنه الطعن وتم مطالبة الشركة بمبلغ ٦٣٦ ٦٧٣ ٢ جنيه مصرى كضريبة مستحقة عن الوحدات المملوكة للشركة وذلك عن الفترة من أول يوليو ٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وتم سداد مبلغ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٦ من تحت حساب تلك المديونية

ضريبة الخصم والإضافة

تقوم الشركة بتوريد جميع الضرائب المستحقة من واقع تعاملات الشركة مع الغير إلى المأموريات المختصة فى المواعيد القانونية. وجرى فحص السنوات الضريبية حتى عام ٢٠١٤ بمأمورية ضرائب الغردقة.

٢٨-٣ الضريبة على القيمة المضافة

تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به إعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بدلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

٢٩- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضى والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

٢٩-١ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بإرادة حرة ، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية فى تاريخ المركز المالى قيمتها العادلة.

٢٩-٢ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية فى التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ٦٦١ ٢٦١ ٦٨٤ جنيه مصرى ، ٨٢٩ ٥٦٣ ٤٤٦ جنيه مصرى على التوالى ، وفيما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية فى تاريخ المركز المالى.

<u>العملات الأجنبية</u>	<u>فائض</u>
الدولار الأمريكى	٢٠٢ ٦٠٩ ٢٦
يورو أوروبى	٦٣٩ ٨٢
جنيه إسترلينى	٧١١ ٥٠

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٣-٢) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السارى فى تاريخ الميزانية.

٢٩-٣ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان فى الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضى التى تيرمها الشركة مع عملائها هى عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأراضى.

٣٠- الإحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسى للشركة يجنب ٥٪ من صافى الربح لتكوين احتياطي قانونى ، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الإحتياطي القانوني لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٣١- الموقف القانوني

وفيما يلى بيان بالموقف القانوني للشركة المصرية للمنتجات السياحية (الشركة القابضة):-

١- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضى لأحد عملاء الشركة فى ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد ، وبجلسة ٢٦ أبريل ٢٠١٢ تم إحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٦ يوليو ٢٠١٢ لبيان طبيعة العلاقة بين طرفى الدعوى والالتزامات كلا منهما تجاه الآخر وبيان مدى وجود إخلال فى تنفيذ تلك الالتزامات والطرف المتسبب فى ذلك الإخلال ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التى تدعم موقفها فى الدعوى ، وقد تعاقبت الجلسات أمام المحكمة نظراً لعدم ورود تقرير الخبير للمحكمة والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ لورود تقرير الخبير ثم إلى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤ للتقرير ، وقد أودع الخبير تقريره بجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٥ والذي جاء فى غير صالح الشركة وقد قامت الشركة بتقديم طلب للتأجيل بتلك الجلسة للاطلاع على تقرير الخبير وتقديم مذكرة بالاعتراضات عليه وتم التأجيل لجلسة ٧ مايو ٢٠١٥ ثم لجلسة ١٨ يونيو ٢٠١٥ ثم لجلسة ٣ سبتمبر ٢٠١٥ وفى هذه الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ٥ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وبهذه الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٨ مارس ٢٠١٦ ، وبهذه الجلسة قدمت الشركة مذكرة بدفاعها طلبت فيها أصلياً - فسخ العقد وإحتياطياً - ندد لجنة خبراء ثلاثية لتقدير مدى وفاء الشركة المدعى عليها بالتزامها ، وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ مارس ٢٠١٦ وبتلك الجلسة قررت المحكمة بإعادة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل بالجيزة لينبذ بدوره لجنة ثلاثية من خبرائه المختصين لإعادة فحص الدعوى والمستندات المقدمة فيها ولم يتم تحديد جلسة أمام اللجنة الثلاثية حتى تاريخه هذا والدعوى مؤجلة إلى جلسة ١١ أكتوبر ٢٠١٦ للتقرير وبهذه الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ للتقرير ، ويرى المستشار القانوني للشركة وفقاً لتقريره فى هذا الشأن سلامة الموقف القانوني للشركة وفقاً لأحكام القانون والقضية مرجحة الكسب لصالح الشركة المصرية للمنتجات السياحية.

٢- يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضى الشركة المصرية للمنتجات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة فى ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً فى تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وفى مراحلها الأولى وتأجلت لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ وفى هذه الجلسة تم حجز الدعوى لورود تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي ورد لاحقاً وانتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقياً لحين الفصل فى دعوى أخرى مقامة أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التى تيرمها الدولة. وفى جلسة ٩ يونيو ٢٠١٥ طلبت الشركة أجلاً للتعقيب على تقرير هيئة مفوضى الدولة. وقد تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقيب. وقد تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦. وقد أصدرت المحكمة حكمها بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجات السياحية فى القضية وعدم قبول الدعوى الاصلية المقامة من المدعى لرفعها من غير ذى صفة وبالمتابعة تبين عدم تقديم طعن حتى تاريخ شهادة محامى الشركة على هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦ حصلت الشركة على شهادة تفيد عدم الطعن بما يفيد ان الحكم اصبح باتاً غير قابل للطعن عليه باى وسيلة ، وبالنسبة لدعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية المشار إليها أعلاه فإنه لم يتم الفصل فيها من قبل المحكمة الدستورية العليا حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة ، وترى إدارة الشركة فى ضوء ما قد ورد بتقرير المستشار القانوني أن الدفع القانوني المقدمة تساند موقف الشركة القانوني إلا أنه من الصعب التوقع حالياً بما سينتهى إليه الحكم النهائي فى القضية.

٣- كما قامت شركة بيراميزا للمنتجات السياحية برفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبت فيها بفسخ العقد المبرم بين الهيئة العامة للتنمية السياحية والشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص أرض سهل حشيش والمؤرخ في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ ورد الأرض للهيئة عدا تلك المقام عليها مشاريع كاملة وقام السيد مفوض الدولة بتأجيل الدعوى لجلسة ٢ أبريل ٢٠١٥ للاطلاع والرد من جانب الشركة على حافظة المستندات المقدمة من جانب شركة بيراميزا. والدعوى محجوزة للتقرير. وقد ورد تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي انتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقيا لحين الفصل فى دعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التى تبرمها الدولة واحتياطيا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وتم تحديد جلسة للمرافعة أمام المحكمة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى لجلسة ٥ أبريل ٢٠١٦ للاطلاع والتقرير ثم تم التأجيل لجلسة ٣٠ أغسطس ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٨ نوفمبر ٢٠١٦ ثم تم التأجيل لجلسة ٣ يناير ٢٠١٧ للمستندات وقد تم استخراج صورة رسمية من محضر الجلسة وجرى التنسيق مع الهيئة للحصول على المستندات وتقديم صورتها أمام المحكمة. وترى إدارة الشركة ومستشارها القانونى فى ضوء الدفوع القانونية المقدمة سلامة موقف الشركة القانونى. هذا وقد تم إبرام اتفاقية شاملة مع شركة بيراميزا بتاريخ ٢١ ابريل ٢٠١٦ بمقتضاها تم الاتفاق على تنازل شركة بيراميزا عن كافة الدعوى المرفوعة منها ضد الشركة ومن بينها هذه الدعوى.

٤- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ فى ٣١ مارس ٢٠١١ ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ ، هذا قد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى وتم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ أكتوبر ٢٠١٣ لتمكين الشركة من الرد وتقديم المستندات وبذلك الجلسة حضرت شركة بيراميزا وطالبت التدخل هجوميا بالدعوى وتم التأجيل لجلسة ١٦ يونيو ٢٠١٤ بعد التصريح بجلسة ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ لشركة بيراميزا بالتدخل بالدعوى واستخراج المستندات من الهيئة وبهذه الجلسة تم الدفع بعدم قبول تدخل شركة بيراميزا استنادا للقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ وتأجلت الدعوى لجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ وبذلك الجلسة تم التأجيل إلى ١٩ يناير ٢٠١٥ بناء على طلب الهيئة العامة للتنمية السياحية لتقديم المستندات وبذلك الجلسة تم تقديم حافظة مستندات طلبت شركة بيراميزا أجلا للاطلاع عليها وقرر مفوض الدولة التأجيل للاطلاع لجلسة ٢٠ ابريل ٢٠١٥ وبذلك الجلسة أجلت الدعوى إلى ١٨ مايو ٢٠١٥ وبذلك الجلسة قدمت الشركة حافظة مستندات طويت على صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٦٤٩٢٨ لسنة ٦٧ ق المرفوعة من شركة بيراميزا المتدخلة ضد رئيس مجلس الوزراء وآخرين بطلب بطلان عقد بيع منطقة سهل حشيش وشهادة من جدول المحكمة بخصوص ذات الدعوى تفيد قيد الدعوى كما قدمت مذكرة بدفاعها وطلبت عدم قبول طلب التدخل من قبل الشركة المتدخلة لرفعها دعوى مستقلة بذات الطلبات وحجز الدعوى للتقرير ، كما حضر محامى عن الهيئة العامة للتنمية السياحية وطلب حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بالمذكرات ، كما حضر محامى عن شركة بيراميزا المتدخلة فى الدعوى وقدم مذكرة بدفاعه وطلب حجز الدعوى للتقرير ، وعليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى ولم تحدد أى جلسة أمام المحكمة حتى الآن كما أنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المحكمة بإيداع التقرير ، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانونى أن الدفوع المقدمة منها تساند موقف الشركة القانونى فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ والذي قامت الشركة بتنفيذ بنوده ، هذا وبالإضافة إلى حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء إلى القضاء ، فإن الشركة المصرية قامت بتقديم تظلم ثان للهيئة العامة للتنمية السياحية بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٣ فى محاولة أخرى للعدول عن قرارها بسحب الأرض ، ومن غير الممكن التوقع حاليا بما سينتهى إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة فى هذا النزاع وكذلك الحكم الذى ستحكم به المحكمة.

٥- توجد دعوى تحكيم من عميل أراضى بشأن عقده المبرم مع الشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص رغبة العميل فى عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، وبجلسة ٢٨ يونيو ٢٠١٢ أصدرت المحكمة حكمها بتعيين المحكم المرجح ضمن المحكمين المقيدين بوزارة العدل ، وبموجب حكم المحكمة التصحيحي تم تحديد اسم المحكم المرجح فى ٣٠ يناير ٢٠١٣ والذي قام العميل بالطعن على الحكم بتعيينه بطريق الاستئناف وتقرر لها جلسة ١٧ أغسطس ٢٠١٣ للاطلاع عليه وقد تم التأجيل عدة مرات تالية إلى جلسة ٢١ يناير ٢٠١٤ والذي أصدر بها حكم بإلغاء حكم التصحيح بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد قامت الشركة بالطعن بالنقض على هذا الحكم فى ٢٠ مارس ٢٠١٤ للخطأ فى تطبيق القانون وقام العميل من جانبه برفع دعوى جديدة لطلب تعيين محكم عن الشركة المصرية وتم تأجيل نظرها إلى جلسة ٢٢ مايو ٢٠١٤ ومنها إلى جلسة ٥ يونيو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة طلبت الشركة رفع دعوى فرعية ببطلان تشكيل هيئة التحكيم ووقف الدعوى تعليقياً لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقام من الشركة. وتأجلت لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ للدعوى الفرعية والإعلان وقررت المحكمة حجز الدعوى الفرعية للحكم بجلسة ٢٤ يوليو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة تم التأجيل لجلسة ١٣ نوفمبر ٢٠١٤ لاستجواب طرفى الدعوى وتعاقبت الجلسات المتعلقة بتلك الدعوى ثم تم التأجيل لجلسة ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ وقد قررت المحكمة فى تلك الجلسة وقف الدعوى تعليقا لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من الشركة. وقد قام العميل بالإستئناف على هذا الحكم وقد تم حجز دعوى الإستئناف لجلسة ٣ يونيو ٢٠١٥ للحكم ، وقد قررت المحكمة قبول الإستئناف المقدم من العميل شكلا ورفضه موضوعا وتأييد حكم محكمة أول درجة والذي يقضى بوقف الدعوى الأصلية المقامة من العميل تعليقا لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من الشركة المصرية للمنتجات السياحية على حكم محكمة الإستئناف بإلغاء حكم التصحيح السابق إصداره بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد حددت محكمة النقض جلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦ وبهذه الجلسة تم رفض الشق المستعجل وحددت لها جلسة فى ١٢ نوفمبر ٢٠١٦ بغرفة المشورة وبهذه الجلسة قررت المحكمة عدم قبول الطعن. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد فى بدايته فبالتالى لا يمكن التنبؤ بما ستنتهى إليه هيئة التحكيم من حكم ، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانونى فى ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٣٢- أرقام المقارنة

تم إعادة عرض أرقام المقارنة عن الفترة المالية الدورية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ بعد تعديلها بأثر التسويات على بعض بنود القوائم المالية التى تم إدراجها فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ حتى يتسنى عرض أثرها على الفترات المالية الدورية لعام ٢٠١٥ بصورة سليمة ، وفيما يلى بيان تلك التسويات:-

أرقام المقارنة عن	التسويات	إعادة تبويب	أرقام المقارنة عن	البنود
الفترة المالية المنتهية فى			الفترة المالية المنتهية فى	
٢٠١٥/٩/٣٠			٢٠١٥/٩/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
				قائمة الدخل:
(٦٤ ٢٨٢ ٥٨٩)	(٨ ٤٠٨ ٨٠٧)	١٩ ٦٩١	(٥٥ ٨٩٣ ٤٧٣)	تكاليف التشغيل الخدمات المؤداه
(٥٩ ٤٨٩ ٢٢٥)	(١٤ ٥١٣ ٣٩٦)	-	(٤٤ ٩٧٥ ٨٢٩)	تكاليف المبيعات
٤ ٨٧٥ ١٣٠	٢ ٢٥٣ ٨١٧	-	٢ ٦٢١ ٣١٣	تكلفة مردودات مبيعات اراضى
٧٧٨١ ١١٤	١ ٦٦٢ ٦٨٧	-	٦ ١١٨ ٤٢٧	الإيرادات (التكاليف) التمويلية
				(بالصافي)
(١٥ ٢٢٢ ٩٣٥)	-	(١٩ ٦٩١)	(١٥ ٢٠٣ ٢٤٤)	مصروفات بيعية وتسويقية
-	٢٥ ٨٨٨ ٢٢٩	-	(٢٥ ٨٨٨ ٢٢٩)	مصروف ضريبة الدخل الحالية
(١١ ٩١٥ ٨٤٥)	(١٣ ٦٤٠ ٤٥٠)	-	١ ٧٢٤ ٦٠٥	الضريبة المؤجلة
	(٦ ٧٥٧ ٩٢٠)			الإجمالى

٣٣- الأحداث اللاحقة

قرر البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ تحرير سعر الصرف للعمليات الأجنبية لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي داخل القنوات الشرعية ، وقد بلغت أسعار الصرف الإسترشادية المعلنة من البنك المركزي لأهم العملات الأجنبية في بداية ذلك اليوم كما يلي:-

أهم العملات	بيع	شراء
دولار	١٤,٢٧٥٧	١٣,٥٢٧٧
يورو	١٥,٨٣٨٩	١٥,٠٠٧٦

وعليه فقد تختلف قيم أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في الفترة اللاحقة جوهرياً عن القيمة المثبتة في القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وأيضاً قد تتأثر نتائج أعمال الشركة جوهرياً في الفترات اللاحقة نتيجة لذلك.

وتزامناً مع تحرير سعر الصرف قام أيضاً البنك المركزي المصري برفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٤,٧٥٪ و ١٥,٧٥٪ على التوالي. مما قد يؤثر على الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة.